

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية التاسعة
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/276 (IX)

مشروع إطار استراتيجي لسياسة الهجرة في إفريقيا

-

جدول المحتوياتمقدمة:إطار سياسة الهجرة في أفريقيا
إستراتيجيات إدارة الهجرة في أفريقيا

أولاً: حقائق واتجاهات الهجرة في إفريقيا
ثانياً: الحاجة إلى إطار شامل لسياسة الهجرة لأفريقيا

- 1 هجرة العمالة:
 - 1-1 السياسات والهياكل والتشريعات الوطنية لهجرة العمالة
 - 2-1 التعاون والتكيف الإقليميان لسياسات هجرة العمالة
 - 3-1 حركة العمالة والتكامل الاقتصادي الإقليمي
- 2 إدارة الحدود:
 - 1-2 إدارة الحدود
- 3 الهجرة غير المنتظمة:
 - 1-3 تهريب المهاجرين
 - 2-3 الاتجار بالبشر
 - 3-3 العودة وإعادة القبول
 - 4-3 الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي
- 4 التشريد القسري:
 - 1-4 اللاجئين وطالبو اللجوء
 - 2-4 الأشخاص المشردون داخليا
 - 3-4 أوضاع التشريد المطولة
 - 4-4 منع وإدارة الأزمات وتسوية النزاعات
 - 5-4 مبادئ عدم التمييز
 - 6-4 الدمج وإعادة الدمج
 - 7-4 الأشخاص الذين ليست لديهم أوطان
- 5 الهجرة الداخلية:
 - 1-5 التشريعات والسياسات
- 6 البيانات الخاصة بالهجرة:
 - 1-6 جمع وتحليل البيانات الخاصة بالهجرة
 - 2-6 تبادل البيانات الخاصة بالهجرة على المستوى الإقليمي
- 7 الهجرة والتنمية:
 - 1-7 التعاون مع الأفريقيين في المهجر
 - 2-7 هجرة العقول
 - 3-7 التحويلات
- 8 التعاون والأقاليم بين الدول:
 - 9- المسائل الاجتماعية الأخرى التي تستحق العناية
 - 1-9 الهجرة والفقر والنزاع
 - 2-9 الهجرة والصحة

- 3-9 الهجرة والبيئة
- 4-9 الهجرة والتجارة
- 5-9 الهجرة ونوع الجنس
- 6-9 الهجرة والأطفال والمراهقين والشباب
- 7-9 الهجرة والمستنون
- 10- تحديد الأولويات فى مسائل الهجرة
- 11- طريق المضى قدما

مقدمة:إطار سياسة الهجرة في أفريقيا

في عصر العولمة السريعة تطورت هجرة البشر لتصبح ظاهرة مفعمة بالقوة والنشاط فيما يتعلق بالعوامل العديدة التي تؤدي إلى هجرة أعداد لم يسبق لها مثيل من المهاجرين عبر المسارات الجغرافية الشاسعة. وعلى طول تاريخها، كانت أفريقيا تشهد تحركات كبيرة من المهاجرين سواء طوعا أو قسرا، مما ساهم في بناء صورتها الديموغرافية المعاصرة. ففي عدة أنحاء من القارة، تنتشر جماعات عبر دولتين أو ثلاث حيث أن التنقل لا يقتصر في كثير من الأحوال على الحدود السياسية فقط. كما إن الهجرة عبر الحدود تعتبر أيضا مصدرا مهما لكسب العيش واستراتيجية للتغلب على التدهور البيئي والإقتصادي وهي مهمة للتعرف على والتنبؤ بالكوارث البشرية منذ بدايتها وفي مراحل تطورها. وعلى مر العقود الماضية كان تدهور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة وكذلك النزاعات المسلحة وانعدام الأمن والتدهور البيئي والفقر من الأسباب الرئيسية للهجرة الجماعية والتشريد القسري في أفريقيا. وتؤدي عملية العولمة نفسها أيضا إلى تسهيل تنقل الناس عبر مختلف الأقاليم الأفريقية (من خلال التكامل الإقليمي) وإلى أقاليم أخرى خارج القارة. ومع الإستمرار في تزايد أعداد المهاجرين سوف يكون موضوع الهجرة بدون أى شك موضوعا رئيسيا خلال القرن الحادي والعشرين ولذلك يؤدي إلى فرض تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة أمام صانعي السياسات في إدارة الهجرة لصالح مجتمعات أفريقية أفضل في المستقبل.

وعلى ضوء التحديات التي تفرضها الهجرة وآثارها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. إلخ)، إعتد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المقرر CM/DEC.614 (LXXIV) خلال دورته العادية الرابعة والسبعين في لوساكا، زامبيا، في يوليو 2001، بشأن صياغة إطار إستراتيجي لسياسة الهجرة في أفريقيا، لبحثه من قبل رؤساء الدول.

وعليه، فإن وثيقة إطار سياسة الهجرة تحدد 9 مسائل موضوعية رئيسية خاصة بالهجرة وتحثها مواضيع فرعية وتتضمن توصيات بشأن السياسة لبحثها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويوفر إطار سياسة الهجرة الخطوط التوجيهية الشاملة والمتكاملة للسياسة حول المسائل الموضوعية التالية مع مواضيع فرعية (أ) هجرة العمالة. (ب) إدارة الحدود. (ج) الهجرة غير المنتظمة (د) التشريد القسري. (هـ) حقوق الإنسان للمهاجرين. (و) الهجرة الداخلية. (ز) البيانات الخاصة بالهجرة. (ح) الهجرة والتنمية. (ط) التعاون والشراكة بين الدول. كما تلقى الوثيقة بالضوء أيضا على آثار اجتماعية أخرى للهجرة بما فيها الهجرة والصحة والبيئة ونوع الجنس والنزاعات .. إلخ.

ويوفر إطار السياسة الخطوط التوجيهية الرئيسية اللازمة لمساعدة الحكومات ومجموعاتها الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياساتها الوطنية والإقليمية الخاصة بها للهجرة وكذلك تنفيذها طبقا لأولوياتها ومواردها. لذلك يعتبر إطار السياسة وثيقة شاملة ومتكاملة ومن ثم فهي غير ملزمة من حيث طابعها ونطاقها ومضمونها. وتتضمن الوثيقة مجموعة عريضة من التوصيات بشأن مختلف المسائل المتعلقة

بالهجرة لتسترشد بها الحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، تستطيع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تقتبس العناصر التي تراها مناسبة وقابلة للتطبيق بالنسبة للتحديات والأوضاع المحددة الخاصة بكل بلد أو إقليم فيما يتعلق بالهجرة.

وحيث أن تدفقات الهجرة وأنماطها وأحجامها والأنشطة المتعلقة بها تتفاوت بين الدول والأقاليم، فإن هذا الإطار لسياسة الهجرة لا ينص على آليات لتحديد الأولويات أو تعبئة الموارد لتنفيذ ومراقبة وتقييم الإجراءات الموصى بها لأن الدول أو الأقاليم هي التي تتولى مهمة تحديدها طبقاً للتحديات والموارد والكفاءات المتعلقة بالهجرة والخاصة بها.

ومع ذلك، يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة والوكالات والمؤسسات المتخصصة التي تتوفر لديها التجربة والخبرة في مجال الهجرة أن تقدم المساعدات الفنية والدعم اللازم للحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتعبئة الموارد لتنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية للهجرة تكملة لجهود الحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

استراتيجيات إدارة الهجرة في أفريقيا

حقائق واتجاهات الهجرة في إفريقيا:

إذا تحدثنا بصفة شاملة، فقد ازدادت الهجرة في هذه الأيام بصورة لم يسبق لها مثيل. وتقدر الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية أن عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم الأصلية قد بلغ 175 مليون، أي ما يزيد مرتين من العدد قبل جيل مضى⁽¹⁾. وقد أسهمت مجموعة من العوامل المترابطة في الارتفاع الهائل للهجرة في هذا القرن، بما في ذلك التسهيلات المتزايدة في السفر والاتصالات، والتباينات الاقتصادية الإقليمية والإقليمية الفرعية المستمرة، والكوارث الطبيعية، والنزاعات، والزراعة السياسية، والخلافات الحدودية، وهذا على سبيل الذكر لا الحصر. وان تحركات المواطنين – طوعية كانت أو قسرية، قانونية أو غير موثقة، في داخل الحدود أو ما وراءها – تشكل اليوم عملية معقدة تمثل أكثر بعض العلاقات المترابطة صعوبة لاهتمامات السياسة بالنسبة للحكومات. وعلمنا بأن عدد المهاجرين في ازدياد وأن هذا الاتجاه من المحتمل أن يستمر في المستقبل المرتقب، فإن إدارة الهجرة قد أصبحت بالضرورة إحدى التحديات الحرجة بالنسبة للدول في الألفية الجديدة.

ان بأفريقيا ما يقدر بحوالي 163 مليون مهاجر⁽²⁾ وما يقارب 135 مليون من الأشخاص المشردين داخليا⁽³⁾. وتقدر منظمة العمل الدولية أن عدد العمال المهاجرين في إفريقيا يشكل اليوم خمس الإجمالي الشامل، وأنه بحلول عام 2025 فإن واحدا من بين عشرة من الإفريقيين سيعيش ويعمل في خارج بلاده الأصلية⁽⁴⁾. وقد مرت إفريقيا طوال تاريخها بتحركات هجرية هامة، طوعية وقسرية، أسهمت في هيتها الديموغرافية المعاصرة. وفي العديد من أنحاء القارة، توجد مجموعات منتشرة عبر اثنتين أو ثلاث من الدول حيث تكون الحركة في معظم الأحيان غير مقصورة بالحدود السياسية. وعبر العقود الأخيرة، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتدهورة، علاوة على النزاعات المسلحة (التي أثرت على ربع بلدان أفريقيا الـ 53)⁽⁵⁾، قد نتجت عن زيادة هائلة في عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وان تحركات داخلية هائلة في مجال الهجرة – مثل الهجرة من الريف إلى الحضر – تزيد من تعقيد الوضع. وتقدر الأمم المتحدة أن معدل عملية التحضر في إفريقيا تبلغ 35% في العام⁽⁶⁾، وهو أعلى معدل في العالم، مما ينتج عنه النمو السريع للتكتلات الحضرية عبر القارة. ومن المنتظر أن تبلغ النسبة من سكان الحضر في إفريقيا 54% بحلول عام 2030 بالمقارنة مع رقم اليوم الذي يبلغ 38%⁽⁷⁾. وفي حين أن عملية التحضر هي نتيجة طبيعية للتنمية، فإن النمو السريع للسكان في الحضر يجهد البني التحتية القائمة حاليا في الحضر ويشكل العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية للحكومات الأفريقية.

(1) قسم السكان التابع للأمم المتحدة، التقرير الدولي للهجرة 2002، ومصادر أخرى.

(2) قسم السكان التابع للأمم المتحدة، التقرير الدولي للهجرة 2002.

(3) المجلس النرويجي للاجئين، المواطنون المشردون داخليا: مسح شامل، تحديث الانترنت: <http://www.idpproject.org/regions/africaidps.htm> - وتقدر منظمة العمل الدولية، عدد العمال المهاجرين وحدهم في إفريقيا يبلغ 20 مليون، تقرير موجز ونتائج، المحفل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة العمالة في الجنوب الأفريقي، بريتوريا، 26-29 نوفمبر 2002.

(4) تقرير موجز ونتائج، المحفل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة العمالة في الجنوب الأفريقي، بريتوريا، 26-29 نوفمبر 2002.

(5) المجلس النرويجي للاجئين، المواطنون المشردون داخليا: مسح شامل، تحديث الانترنت،

<http://www.idpproject.org/regions/africaidps.htm>

(6) لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCH5)، المدن في عالم شامل: تقرير شامل بشأن المستوطنات البشرية 2001.

(7) Ibid، ملحوظة 18.

من المعروف أن الهجرة التي تتم إدارتها بصورة جيدة لديها إمكانية لتحقيق فوائد هائلة للدول الأصلية والدول المقصودة. ولكي نأخذ مثالا واحدا، فقد لعبت هجرة العمالة في العقود الحديثة دورا هاما في سد احتياجات العمل في قطاعي الزراعة والتشييد وغيرها من القطاعات، مسهمة من ثم في التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان المقصودة في إفريقيا. وعلى العكس من ذلك، فإن الآثار الارتجاعية المفيدة للهجرة، مثل التحويلات وانتقال المعرفة والمهارات والهجرة العائدة، قد قدمت في بعض الحالات إسهامات رئيسية لاقتصاديات البلدان الأصلية. وعلى كل، فإن الهجرة التي تدار بصورة غير سليمة، أو لا تدار، يمكن أن تكون لها نتائج سلبية خطيرة على رفاهية الدول والمهاجرين بما في ذلك آثار الزعزعة المحتملة على الأمن الوطني والإقليمي، وتعرض العلاقات فيما بين الدول إلى الخطر. وان الهجرة التي لا تدار بصورة سليمة يمكن أن تؤدي أيضا إلى التوترات بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين وتثير عمليات كراهية الأجانب، والتفرقة والأمراض الاجتماعية الأخرى.

ان حقائق الهجرة في إفريقيا، بما في ذلك أهميتها المتزايدة وإمكاناتها غير المطروقة، تؤكد على الحاجة لكي تقوم الدول بتطوير سياسات شاملة بشأن الهجرة. وان مثل هذه الجهود ستطلب حوارا معززا على الأصعدة الإقليمية الفرعية، والإقليمية والصعيد الإفريقي الشامل.

ثانيا: الحاجة إلى إطار لسياسة الهجرة في إفريقيا:

- 1- تجتذب الهجرة في إفريقيا الكثير من الاهتمام والتركيز، وان الأسباب وراء هذا التركيز المتزايد على الهجرة والمسائل ذات الصلة بها قد يختلف من إقليم لآخر أو من بلد لبلد، ولكن هناك عامل مشترك وهو أن عدد المهاجرين ظل يتزايد عبر السنين. ويمكن دراسة ثلاث فترات: الهجرة في فترة ما قبل الاستعمار، وفي عهد الاستعمار، وفيما بعد عهد الاستعمار. وان روابط الاستعمار وما بعد الاستقلال مع السلطات الاستعمارية السابقة قد جسدت بصورة كبيرة أنماط الهجرة التي تتم مراعاتها اليوم، وستعمل كذلك في الأوقات المستقبلية^(8,9). ان القوى الدافعة للهجرة متنوعة في مختلف الأقاليم في إفريقيا، كما أن الديناميكيات والأنماط مختلفة أيضا وذلك كاستجابة للعوامل الداخلية والخارجية. وسوف تؤثر عملية العولمة أيضا على الهجرة حيث أنها تسهل حركة المواطنين عبر مختلف الأقاليم في إفريقيا (عن طريق التكامل الإقليمي) وإلى أقاليم أخرى خارج القارة، ومن المنتظر أن يزداد عدد المهاجرين وعلى الرغم من أن البلدان (المرسلة والمتلقية) والمهاجرين قد يستفيدون من الهجرة، تنشأ المشاكل نتيجة للهجرة غير القانونية وغير المراقبة، مما يعرض إلى الخطر العلاقات بين البلدان وكذلك دمج المهاجرين في المجتمع الذي يستقبلهم.
- 2- إدراكا منهم لأهمية حرية تنقل المواطنين، أقر رؤساء الدول والحكومات "معاهدة أبوجا" (أبوجا، يونيو 1991) المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي تحت الدول الأعضاء على اعتماد سياسات توظيف تسمح بحرية تنقل الأشخاص في داخل "الجماعة" وذلك عن طريق تعزيز ووضع عمليات لتبادل العمالة تهدف إلى تسهيل توظيف القوى العاملة الماهرة المتوفرة في إحدى الدول الأعضاء وفي الدول الأعضاء الأخرى حيث هناك نقص في القوى العاملة الماهرة (المادة 71 (هـ))، وذلك كعنصر هام لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في إفريقيا.
- 3- وإدراكا أيضا للمسألة الهامة الخاصة بالهجرة وعواقبها، فقد تم عقد حلقة دراسية حول "الهجرة في داخل إفريقيا" في القاهرة في عام 1995. ووضع رؤساء الدول

(8) Appleyard, Reginald. ديناميكيات الهجرة في البلدان النامية. المجلد 1: إفريقيا جنوب الصحراء. إنجلترا، 1998: صفحة 1-16.

(9) Adepoju, Aderanti. ديناميكيات الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء. في ديناميكيات الهجرة في البلدان النامية. المجلد 1: إفريقيا جنوب الصحراء. إنجلترا، 1998: صفحة 17-34.

والحكومات العديد من التوصيات بشأن الجوانب القانونية ، والاقتصادية ، والسياسية، والاجتماعية والإدارية للهجرة الإفريقية، وقد تم إقرار هذه التوصيات خلال الدورة العادية الـ 19 للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في عام 1996 وتمت إجازتها بواسطة مجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية⁽¹⁰⁾.

4- إدراكا للتحديات التي تواجهها البلدان الإفريقية فيما يتعلق بتدفقات الهجرة غير المنتظمة وهجرة العقول وحقوق المهاجرين، علاوة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل ذات الصلة وحجم هجرة العقول في القارة الإفريقية، فقد اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية خلال دورته العادية الـ 74 (لوساكا، زامبيا، يوليو 2001) المقرر (CM/DEC. 614 (LXXIV)).

- وضع إطار استراتيجي لسياسة للهجرة في إفريقيا يمكن أن يسهم في معالجة التحديات التي تشكلها الهجرة وضمان دمج الهجرة والمسائل ذات الصلة في البرنامج الوطني والإقليمي للأمن والاستقرار والتنمية والتعاون.
- العمل من أجل حرية حركة المواطنين وتعزيز التعاون في داخل الأقاليم وما بينها في الشؤون التي تختص بالهجرة على أساس العمليات الثابتة للهجرة على الأصعدة الإقليمية والإقليمية الفرعية.
- تهيئة مناخ مساعد يسمح بمشاركة المهاجرين وبصفة خاصة أولئك الذين في المهجر في تنمية بلدانهم الخاصة بهم.

5- قامت الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التي عقدت في يوليو 2002 في دوربان، جنوب إفريقيا، بتفويض الاتحاد الإفريقي للعمل مع الأفريقيين في المهجر ودعم مشاركتهم في برامج "الاتحاد". وخلال قمة مابوتو في يوليو 2003، أجاز مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هذا المقرر وأدرج فقرة جديدة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لـ "دعوة وتشجيع المشاركة التامة للأفريقيين في المهجر في بناء الاتحاد الإفريقي".

6- إن "مذكرة التفاهم" للمؤتمر الدائم الأول للأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا التي صدرت في دوربان في يوليو، 2002 قد سلطت الضوء على أهمية مواءمة وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية في المجالات الرئيسية كعنصر هام لعملية التكامل، وطالبت بـ "إطار تعاون قوي للأمن بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة".

7- أكدت الدول الأعضاء أيضا على التزامها بمعالجة: مشاكل الحدود التي تهدد السلم والأمن في إفريقيا وتعزيز آليات حماية اللاجئين ومحاربة الاتجار، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية لتخفيف مشكلة هجرة العقول، وتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين مما يشمل أصحاب المصالح الوطنيين والإقليميين، وتعزيز النمو الاقتصادي، والتكامل والتجارة عن طريق تنمية بنيتها التحتية.⁽¹¹⁾

(10) كانت التوصيات الرئيسية هي:

- أن تتم معالجة المسائل ذات الصلة بحركة الأشخاص والهجرة على الصعيد الإقليمي وأن تبذل الدول الأعضاء كل الجهود للاستفادة من المحافل الإقليمية القائمة حاليا لمناقشة وتسوية هذه المسائل.
- تسوية مسائل الهجرة في داخل إفريقيا بأسلوب ثلاثي حقيقي وبذل كل الجهود للتشاور مع جميع أصحاب المصالح المعنيين في البلدان المتلقية والمرسلة.
- ينبغي على الدول الأعضاء أن يكون لديها نظام فعال ومتطور لجمع المعلومات والإحصائيات بشأن هجرة العمالة بغية تسهيل عملية رصد تدفقات الهجرة.
- أن تتعاون منظمة الوحدة الإفريقية بصورة وثيقة على نحو أكثر مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية RECs لتحقيق تكامل اقتصادي فعال.

(11) حلقة دراسية عملية فنية حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون (CSSDCA) - عملية رصد وتقييم، أبوجا، نيجيريا، يونيو 2003.

8- وبينما تتجه عملية "مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا" للاتحاد الإفريقي نحو التكامل الإقليمي في سياق "النيباد" والجماعة الاقتصادية الإفريقية⁽¹²⁾، فإن الهجرة حالياً يتم إدراكها بصورة متزايدة على أنها وسيلة للتعاون والتكامل الإقليميين، وكذلك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفارة. بل الأهم أنه في ظل قيادة صاحب الفخامة ألفا عمر كوناري ورؤياه لأفريقيا، التي تدعو إلى التوحيد، وإلى مجال اقتصادي واحد، ومواطنة إفريقية موحدة، وديمقراطية قارية، فإن الهجرة بما في ذلك الإطار الاستراتيجي سوف تحتل مكانا بارزا في برنامج الاتحاد الإفريقي.

9- وفي السيناريو الحالي للفارة الإفريقية الذي يدافع عن التكامل الإقليمي في سياق "النيباد" (كاستراتيجية ترمي إلى تعزيز تنمية الفارة) والجماعة الاقتصادية الإفريقية، وبغية تحقيق الحد الأقصى لمهارات المهنيين الإفريقيين، فإن من المهم إزالة بعض الحواجز المفروضة على الهجرة، ولكن بتنفيذ حركة المواطنين بصورة تدار على نحو جيد. وفي هذا الوضع، سيتمكن المواطنون الإفريقيون من إيجاد وظائف ملائمة في محيطهم الإقليمي ويسهمون بالتالي في التقليل من هجرة العقول من القارة. وان سياسات الهجرة في حاجة إلى مواجهة هذا الواقع الجديد حتى يمكن أن تحقق الهجرة نتائج إيجابية لكل من البلدان المتلقية والمرسلة. وعلى الرغم من أن "النيباد" لا تعتبر الهجرة "كأولوية قطاعية"، فإنها تسهم في حل العديد من الأسباب الجذرية للهجرة، وفي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية (إن تنمية الموارد البشرية بما في ذلك عكس هجرة العقول هي واحدة من مجالات الأولوية) كمتطلبات ضرورية للتنمية الإفريقية، عن طريق الشراكة بين الحكومة، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.⁽¹³⁾

10- تم تفويض الاتحاد الإفريقي للعمل مع الإفريقيين في المهجر ودعم مشاركة هذا المهجر في برامج "الاتحاد"⁽¹⁴⁾ وتحتاج السياسات إلى تسهيل وتعزيز التعاون والتكامل للمهنيين في المهجر في تنمية بلدانهم/أقاليمهم الخاصة بهم. بيد أن هذا لن يعتمد فقط على سياسات الهجرة بل أيضا على مسائل مثل الحكم الرشيد، والديمقراطية، والأسباب الجذرية الأخرى للهجرة. وان التعاون بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية هو أمر حاسم في عملية التكامل. وان كان يتعين تحقيق التكامل الإقليمي، فإنه من الأهمية بمكان تعزيز التعاون والحوار في مجال هجرة العمالة بين البلدان المتأثرة بالهجرة (كل من البلدان الأصلية والمقصودة).

11- أدركت الحكومات الإفريقية أهمية تنقل العاملين المهرة كعنصر هام للتعاون الإقليمي في عهد العولمة. وعلى كل، فإن معظم البلدان تفر سياسة تقييدية لمراقبة تدفقات السكان وتحديد الهجرة. وفي عام 2001 كان لدى 44% من البلدان المتقدمة و39% من البلدان النامية سياسات ترمي إلى خفض مستويات الهجرة، على التوالي.⁽¹⁵⁾ ويعزي هذا بصورة جزئية إلى تغيير في الأصل الجغرافي وطبيعة تدفقات المواطنين، وأيضا إلى مسائل السيادة.

(12) اللجنة الاقتصادية الإفريقية، أبوجا، 1991.

(13) توصي "الشراكة" بأنه ينبغي تركيز الجهود على ما يلي:

- 1- تهيئة ظروف سياسة واجتماعية واقتصادية في إفريقيا تعمل كحواجز لكبح هجرة العقول وجذب الاستثمار الذي هناك حاجة شديدة إليه.
- 2- إقامة قاعدة بيانات يعتمد عليها بشأن هجرة العقول لتحديد حجم المشكلة وتعزيز إقامة الشبكات والتعاون بين الخبراء في البلاد وأولئك الذين في المهجر.
- 3- ضمان الاستفادة من الخبرة الفنية للإفريقيين الذين يعيشون في البلدان المتقدمة في تنفيذ بعض المشروعات المتصورة وفقا "للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا".

(14) الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي التابع للاتحاد الإفريقي، جنوب إفريقيا، يوليو 2002.

(15) تقرير الهجرة الدولية، 2002..

12- وعليه، فإنه من الأمر الأساسي أن تقوم الدول الإفريقية بصورة موحدة بدراسة سياسات موضوعية للهجرة لمعالجة هذه الظاهرة على نحو أفضل، ومنع الآثار السلبية المرتبطة بالهجرة، وذلك مثل هجرة العمالة الماهرة⁽¹⁶⁾ وهناك حاجة لتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمشاركة جميع أصحاب المصالح (المجتمع المدني، القطاع الخاص، اتحادات المهاجرين، ... الخ). وكذلك دمج السياسات التي تعالج المسائل المتعلقة بالسياق الأوسع على المستويين الإقليمي والقارى.

1- إن مشروع إطار سياسة الهجرة فى أفريقيا ليس القصد منه هو الإلزام القانونى أو إملاء أو فرض أى إلتزامات منبثقة عن معاهدات أو إتفاقيات لم تصدق عليها الدول الأعضاء.

1- هجرة العمالة:

1-1 السياسات والهياكل والتشريعات الوطنية لهجرة العمالة:

إن هجرة العمالة هي واقع راهن وتاريخي في إفريقيا يؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاديات والمجتمعات في البلدان الإفريقية بطرق هامة. وان وضع سياسات وتشريعات وهياكل منتظمة وشفافة وشاملة لهجرة العمالة على الأصعدة الوطنية والإقليمية، يمكن أن تنتج عنه فوائد هائلة للدول الأصلية والدول المقصودة. وبالنسبة للبلدان الأصلية، على سبيل المثال، فإن التحويلات والمهارات ونقل التكنولوجيا يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف التنمية الشاملة. وبالنسبة للبلدان المقصودة فإن هجرة العمالة قد تلبي الاحتياجات الهامة لسوق العمل. وان سياسات وتشريعات هجرة العمالة التي تدمج معايير عمل ملائمة، تفيد أيضا العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم، ويمكن أن يكون لها أثر إيجابي على المجتمع بصفة عامة.

الإجراء الموصى به:

- دمج أحكام اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 97 ورقم 143 والاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم، في التشريعات الوطنية.
- إنشاء أنظمة شفافة للتوظيف وأبعاد قابلة للمساءلة تقوم على أساس فئات تشريعية واضحة ومواءمة سياسات الهجرة مع قوانين العمل.
- بناء قدرات قومية في مجال هجرة العمالة عن طريق وضع سياسات وتشريعات قومية وهياكل حكومية لإدارة هجرة العمالة، ويجب أن تشمل الأخيرة إنشاء جهات مختصة في داخل الوزارات المعنية لمعالجة مسائل هجرة العمالة، وإنشاء آليات مؤسسية للتعاون المعزز بين السلطات الحكومية، ومنظمات العمال واتحادات أصحاب العمل.
- تشجيع مشاركة أكبر من جانب الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة في وضع وتنفيذ سياسات هجرة العمالة وذلك، في جملة أمور أخرى، عن طريق مواءمة القوانين واللوائح الوطنية مع معايير العمل الدولية.
- تشجيع المساواة في الفرص من خلال تعزيز المناهج المحددة لنوع الجنس إزاء السياسات والأنشطة التي تختص بهجرة العمالة، ولا سيما إدراكا لهجرة العمالة النسائية المتزايدة.
- * تشجيع احترام وحماية حقوق العمال المهاجرين بما في ذلك محاربة التفرقة وكرهية الأجانب وذلك، في جملة أمور أخرى، عن طريق التعليم المدني وأنشطة زيادة الوعي.
- تشجيع أنشطة زيادة الوعي وحملات الوقاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تستهدف العمال المهاجرين، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين بغية محاربة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في داخل قوة العمل.

(16) خطة عمل القاهرة، ص-98، قمة إفريقيا - أوروبا، القاهرة، 4-3 إبريل 2000.

- تسهيل أنشطة التعاون الفني مع الوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة بشأن للإيدز والكيانات المختصة الأخرى، بغية تعزيز الآثار التنموية لهجرة العمالة.
- تعزيز جمع وتحليل وتبادل البيانات حول هجرة العمالة الوطنية والإقليمية وذلك، من بين أمور أخرى، لتوثيق ظروف واحتياجات العمال المهاجرين وأسره.
- تسهيل دمج العمال المهاجرين في سوق العمل بما في ذلك قطاع التعليم والتدريب وكذلك الحق في الإنضمام على النقابات وتكوين المنظمات المجتمعية.
- دمج آليات لمراقبة توفير العمل اللائق للمهاجرين والسماح لهم بالاستفادة من التدبير القانونية للحماية الاجتماعية
- إنشاء آليات قومية وإقليمية للحوار الاجتماعي لمعالجة مسائل العمال المهاجرين.
- العمل مع الحكومات والشركاء الآخرين في دراسة وتنفيذ سياسات الهجرة.
- توفير الحماية الاجتماعية ومزايا الضمان الاجتماعي وخاصة التأمين الخاص بالبطالة والتعويض عن الإصابة في مكان العمل والمعاش للمسنين من المهاجرين سواء أثناء عملهم في الخارج أو بعد عودتهم.
- تطبيق قوانين ولوائح البلدان المضيفة عند تعيين المهاجرين الأجانب كما يجب على حكومات البلدان المضيفة والبلدان الأصلية أن تشرف على عقود التوظيف وتبقي عليها.
- تطبيق استراتيجيات " الممارسات الجيدة" لإدارة الهجرة مع الإعراف بتعرض العمالة المهاجرة للبطالة في حالة مواجهة الإقتصادات الوطنية لنقص في طلب العمالة. وبالتالي، يتم حث الدول التي اتخذت الترتيبات اللازمة لتعيين العمالة المهاجرة على ضمان توفير مساعدات مالية كافية للعمال المهاجرين الذين يفقدون وظائفهم لتمكينهم من العودة على أوطانهم الأصلية وإعادة التوطين فيها.
- التأكد من عدم إعادة المهاجرين المحليين المنتظمين الذين قد يفقدون أعمالهم إلى بلدانهم الأصلية إلا إذا كان هناك اتفاق بين البلدين بشأن ذلك على ألا تسحب حقوقهم للإقامة ورخص عملهم. ويجب أن يحظى هؤلاء الناس بالمساواة في المعاملة فيما يتعلق بضمان العمل وفرص إيجاد عمل بديل والراحة من العمل والعودة.
- التأكد من المساواة التامة بين المهاجرين والمواطنين من حيث التوظيف والمهنة وظروف العمل والأجور والضمان الاجتماعي والتعليم والتنقل الجغرافي.
- تخصيص الحصص للعمال غير المهرة من الدول المجاورة كنوع من الضغط على البلدان التي تعاني من الأزمات الاقتصادية.

2-1 التعاون والمواطنة على الصعيد الإقليمي لسياسات هجرة العمالة:

إن الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف نحو التعاون المعزز بشأن هجرة العمالة تساعد في ضمان التحركات المنتظمة والدائمة للعمال، وتستجيب لاحتياجات العرض والطلب لأسواق العمل المحلية والخارجية، وتعزز معايير العمل، وتخفف من مستوى اللجوء إلى التحركات غير المنتظمة.

الإستراتيجيات الموصى بها:

* تعزيز التعاون والتنسيق بين بلدان الأقاليم والأقاليم الفرعية بغية تسهيل حرية التنقل على المستويات الثنائية والإقليمية الفرعية والإقليمية مما يؤدي إلى وضع إطار قارى بشأن حرية تنقل الأشخاص.

- الاحتفاظ باتصالات مفتوحة ومستمرة بين البلدان الأصلية والبلدان المقصودة على سبيل المثال بغية ضمان ظروف عمل ملائمة للمواطنين الذين يعملون في الخارج.
 - تعزيز عملية جمع وتحليل وتبادل البيانات حول احتياجات العمل في البلدان الأصلية والبلدان المقصودة بغية تكييف مهارات العمل مع متطلبات العمل عن طريق المناهج الإقليمية الشاملة.
 - الحاجة لمواءمة سياسات الهجرة الإقليمية الفرعية لتعزيز حرية التنقل وحق الإقامة.
- الشروع في برامج مشتركة لتفعيل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بشأن الحقوق والواجبات الاجتماعية الأساسية للعمال الإفريقيين والعرب المهاجرين في أوروبا.

3-1 حركة العمالة والتكامل الاقتصادي الإقليمي:

إن العمليات الجارية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا – عن طريق المجموعات الاقتصادية الإقليمية – تأخذ في الحسبان بصورة متزايدة تنقل العمالة الذي تدار عبر الحدود والذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للعمالة في داخل أسواق العمل الكبرى. وتشكل المجموعات الاقتصادية الإقليمية عاملاً رئيسياً لتسهيل التعاون في مجال تنقل العمالة على الصعيد الإقليمي، ومن أجل تعزيز التنمية الاقتصادية.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- دعوة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ودولها الأعضاء إلى إقرار وتنفيذ بروتوكولات ملائمة بغية أن تحقق بصورة تدريجية حرية تنقل الأشخاص، وضمان التمتع بالحق في الإقامة، والحق في التأسيس وفي فرص الوصول إلى التوظيف القانوني في البلدان المضيفة.
- إنشاء بورصات عمل إقليمية ترمي إلى تسهيل توظيف الموارد البشرية المتوفرة لإحدى الدول الأعضاء في دول أخرى حيث يوجد نقص في العمالة الماهرة.
- تعزيز التعاون في داخل الأقاليم وفيما بينها في الشؤون التي تختص الهجرة.

2- إدارة الحدود:

1-2 إدارة الحدود:

إن الأهداف الإستراتيجية للأمن الحدودي تتمثل في مراقبة: (1) حركة السلع الممنوعة والمقيدة بما في ذلك المخدرات والسلاح (2) الاستخدام الصحيح لتصاريح التصدير والإستيراد والحصص ومراقبة النقد.. إلخ (3) تنقل الأشخاص للقضاء على عمليات العبور غير القانونية للحدود والإتجار بالبشر والتهريب (4) تهريب السلع. إن الإدارة الفعالة للحدود هي عنصر أساسي في أي نظام قومي للهجرة.

في إفريقيا، كما في أنحاء أخرى من العالم، فإن أنظمة إدارة الحدود تصبح تحت ضغط متزايد من التدفقات الكبيرة للأشخاص، بما في ذلك التدفقات غير المنتظمة و"المختلطة" التي تتحرك عبر الأقاليم و/أو الحدود الوطنية. وان التحديات المحددة أمام آليات إدارة الحدود والعاملين بها تتضمن بناء القدرات للتمييز بين الأشخاص الذين لديهم أسباب مشروعة، في مقابل الأسباب غير المشروعة، للدخول و/أو الإقامة.

إن مناهج إدارة الحدود على الصعيد العالمي ظلت وستظل تتأثر بصورة قوية بالاهتمامات الأمنية. فقد ظلت بعض المناطق في العالم مواقع لهجمات مرتبطة بشبكات إرهابية دولية. وإن إمكانية كونها قد تشكل أهدافاً للمزيد من الهجمات، أو نقاط عبور أو تنظيم للمزيد من الهجمات في أماكن أخرى، لا يمكن استبعادها. وهكذا فإن تعزيز أنظمة إدارة الحدود من حيث التكنولوجيا، والبنية التحتية، وتجهيز الأعمال لتفتيش المسافرين، وتدريب العاملين، قد أصبحت تشكل مصدراً رئيسياً للقلق.

يتمثل عنصر هام للإدارة الأوسع في توفير وثائق سفر ذات معيار دولي من خلال أنظمة جيدة للتسجيل والإصدار وتشمل هذه الوثائق الجوازات والتأشيرات ووثائق السفر المؤقتة مثل الجوازات ووثائق المرور الطارئة وفي بعض الحالات البطاقات الشخصية التي يمكن استخدامها لعبور الحدود بموجب اتفاقيات ثنائية معينة. إن توفير واستخدام وثائق سفر مضمونة يؤدي إلى تسهيل التنقل عبر الحدود لمعظم المسافرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن "التدفقات المختلطة" التي تشمل في بعض الأحيان أعدادا كبيرة من الأشخاص الباحثين عن اللجوء ولكنهم ينتقلون لأسباب عدم الحماية، تخلق التصور، سواء كان على نحو صحيح أو خاطئ، بأن أنظمة اللجوء يتم سوء استخدامها، ويزيد من النزعة إلى ربط المهاجرين بالأعمال الإجرامية الشيء الذي يغذي بدوره كراهية الأجانب وعدم تحملهم. وعليه، فإن أحد التحديات الرئيسية هو إقامة توازن يسمح للدول بالوفاء بالتزاماتها الإنسانية نحو اللاجئين وغيرهم، المؤهلين للحماية، مع القيام على نحو متزامن بمعالجة الحاجة إلى إدارة الحدود بصورة فعالة.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- تعزيز القوانين الوطنية التي تنظم الهجرة بما في ذلك عن طريق إنشاء فئات واضحة وشفافة لمعايير القبول/الطرد والأهلية الواضحة للحماية.
- تعزيز قدرات آليات إدارة الحدود عن طريق الاستغلال التام للتكنولوجيات الجديدة لإدارة الحدود بما في ذلك تحسين الأمن بالنسبة لوثائق السفر (معالجة جوازات السفر بواسطة الكمبيوتر) وذلك طبقاً للمبادئ الدولية، وتحديث أنظمة التفتيش وجمع البيانات والاتصالات وتوفير التدريب لجميع المشاركين في الإدارة العامة وسياسة الهجرة.
- توفير معلومات كافية بشأن المتطلبات والتحديات والفرص الخاصة بالهجرة للسكان بصفة عامة والعمال المهاجرين بصفة خاصة قبل عبورهم الحدود.
- تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الوطني بين المسؤولين عن تنفيذ القانون وخدمات الهجرة والجمارك لضمان اتخاذ نهج أكثر فعالية وكفاءة لإدارة تدفقات السلع والناس عبر الحدود وخاصة في مجال تنفيذ القانون، واقتسام البيانات والمعلومات ذات الصلة بالهجرة، والتدريب والحوار المستدام.
- تعزيز التعاون بين الوكالات الإقليمية الفرعية والإقليمية للدول والمجتمع الدولي.
- دعم دور الاتحاد الأفريقي والهيكل الإقليمية الفرعية/الإقليمية لحشد الموارد المالية/الفنية ومواءمة السياسات وبرامج العمل، وتنسيق أنشطة الدول الأعضاء بغية إدارة الحدود بصورة فعالة.
- تعزيز الحوار بين الدول والمشاورات والتعاون الإقليمي لهجرة وإدارة فعالة للحدود.

3- الهجرة غير المنتظمة:

1-3 تهريب المهاجرين:

نتيجة لعدد من العوامل، بما فيها أوجه التباين الاقتصادي المتزايدة، والفرص الأكبر للتوظيف في الخارج، والحوافز المتزايدة أمام الهجرة المنتظمة، والتطورات التكنولوجية في مجالات المعلومات والنقل، فإن نسبة متزايدة من المهاجرين تنتقل بصورة مخالفة للقوانين بغية كسب فرص الوصول إلي التوظيف في الخارج، متحدياً بذلك أنشطة إدارة الحدود التي تضعها الدول. وإن تهريب المهاجرين يرتبط بصورة وثيقة بالأشكال الأخرى من الجريمة الدولية المنتظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر إلي درجة أنها يمكن أن تؤثر علي نحو مناوئ

علي الاستقرار والأمن الدوليين. ومنذ عام 2000 يوجد تمييز قانوني بين الأشخاص المهريين والأشخاص الذين يتم الاتجار بهم حيث أن الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم يتعين اعتبارهم ضحايا لجريمة ، وينبغي بالتالي أن يكون لهم الحق في حماية ومساعدة معينة (أنظر أدناه) . وفي المقابل، فإن الشخص المهرب يعتبر ببساطة شخصاً يطلب المساعدة للعبور إلي دولة أخرى حيث يكون له الحق في الإقامة في الوقت الذي تتمثل فيه مشاركة الشخص المهرب في عبور الحدود فقط. وعلي الرغم من هذا التمييز، ينبغي الإشارة إلي أن المهاجرين الذين يلجأون إلي المهريين يجدون أنفسهم في معظم الأحيان في مواقف يتعرضون فيها إلي للخطر بصورة بالغة، ويدفعون مبالغ ضخمة من المال للقيام برحلات محفوفة بالمخاطر بغية البحث عن التوظيف. وعليه ، ينبغي أن تأخذ إستجابات وسياسات الحكومات إزاء التهريب ، علي جميع المراحل ، في الحسبان الحقوق الإنسانية للمهاجرين وأن تسعى – إلي الحد الممكن – للاستجابة للبواعت وراء هذا النوع من الهجرة المخالفة للقواعد.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- تعزيز السياسات والهيكل والقوانين الوطنية ووضع مناهج منسقة وموحدة علي الصعيد الوطني وذلك ، ضمن أشياء أخرى ، عن طريق التوقيع والمصادقة علي اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وبروتوكولها الإضافيين (2000)، فيما يتعلق بمنع ومعاينة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال والبروتوكول ضد تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ومواءمة أحكامها في التشريعات الوطنية.
- وضع إجراءات إقليمية مشتركة مضادة تتضمن اعتبارات لتشجيع القنوات القانونية الأكثر شرعية للهجرة والقضاء علي المجموعات الإجرامية الدولية المنظمة ومحاكمة المهريين وغيرهم من المتورطين في مثل هذه الأنشطة بينما تتم معاملة المهاجرين معاملة إنسانية.
- تشجيع العمليات التشاورية والحوار على المستوى الإقليمي حول الهجرة غير القانونية من أجل تعزيز تماسك أكبر في السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية.
- تعزيز وتشجيع الدوريات المشتركة عبر الحدود بين البلدان المجاورة.

2-3 الاتجار بالبشر:

إن العنصر الأساسي لعملية الاتجار هو أن الضحية يكون مسلوب الإرادة ومضطرا إلي العيش في ظروف شبيهة بالاستعباد أو العبودية اللاطوعية . وعليه فإن من المحتم تحسين هوية ضحايا الاتجار لمعاملتهم كضحايا لجريمة بدلاً من معاملتهم كجرمين، ومنحهم الحماية والمساعدة (بما في ذلك ، ضمن أمور أخرى ، الخصوصية؛ والمعلومات بشأن الوقائع ؛ والانتعاش الطبيعي والنفسي ؛ وتوفير السلامة ؛ والتدابير الخاصة بتفادي الترحيل الفوري؛ والإعادة إلي الوطن بصورة آمنة). إن الاتجار بالأطفال يشكل تحديات خاصة في أفريقيا ، وينبغي النظر في أمر متطلبات خاصة لضمان الحماية والمساعدة للأطفال ضحايا الاتجار . وتشمل استراتيجية ثلاثية الجوانب للحد من الاتجار، (1) من الإتجار عن طريق مراجعة وتعزيز التشريعات (2) التدريب وبناء القدرات وتطوير حملات المعلومات التي تستهدف المجموعات المستضعفة (3) توفير الحماية المادية والقانونية لضحايا الاتجار، بما في ذلك ما يتعلق بالعودة وإعادة

الدمج، ومحاكمة من يمارسون عمليات الاتجار وشركائهم . وهناك دراسات وتقارير تؤكد علي أن نفس المجموعات الإجرامية المنظمة المسؤولة عن الاتجار بالمخدرات هي أيضاً ضالعة في هذه الجريمة. وبالتالي ، تقتضى معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بصفة عامة تنفيذ سياسات وطنية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأصلية .

الاستراتيجيات الموصى بها:

- تعزيز السياسات والهيكل والقوانين الوطنية ووضع مناهج منسقة وموحدة علي الصعيد الوطني وذلك، ضمن أشياء أخرى ، عن طريق التوقيع والمصادقة علي اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها الخاص بالاتجار (2000) وبروتوكول منع الإتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا والاتفاقية 182 لمنظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الطفل ، ودمج الأحكام ذات الصلة في التشريعات الوطنية.
- يتم تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد الاتفاقيات التي تعاقب الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات النفسية وهي (1) اتفاقية الأمم المتحدة المفردة لعام 1961 بشأن المخدرات (2) اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1971 بشأن المؤثرات النفسية (3) واتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات النفسية.
- وضع إجراءات إقليمية مشتركة مضادة تقوم علي أساس روح التضامن بين الدول مع التركيز علي حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بما في ذلك مواءمة قوانين الهجرة وإدارة الحدود بصورة معززة ومحدثة، والتعاون والتنسيق بين الوزارات المختصة وبصفة خاصة الأجهزة الأمنية للدولة وبذل جهود أكبر للقضاء علي المجموعات الإجرامية الدولية المنظمة والتوقيع علي اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ومحاكمة من يمارسون الاتجار وغيرهم من المتورطين في مثل هذه الأنشطة.
- تعزيز أنظمة جمع المعلومات بشأن الاتجار لتسهيل ونشر المعلومات حول الطبيعة المتغيرة لطرق الاتجار وإقامة قواعد بيانات بشأن المدانين بالإتجار وبشأن الأشخاص المفقودين والمفترض أن يكونوا من ضحايا الاتجار.
- خلق الوعي بشأن الأخطار الملازمة للهجرة المخالفة للقواعد من البلد الأصلي إلي البلد المتلقي مما يسمح بالتالي لمجموعة المواطنين باتخاذ الاختيار القائم على الدراسة.
- متابعة ووضع إجراء وقائي عن طريق حملات الإعلام المكثفة والجهود التعليمية والإعلامية الأخرى في البلد الأصلي والبلد المتلقي.
- يتعين علي الدول الأعضاء أن تدين بأشد العبارات السياحة الجنسية والدعارة في البلدان المتلقية بغية عدم تشجيع الاتجار بالمرأة والطفل والإنحراف الجنسي نحو الأطفال في بلدان المصدر.
- تقديم الحماية والمساعدة الكافية لضحايا الاتجار بما في ذلك إقامة مراكز الاستقبال والمساعدة علي العودة وإعادة الدمج مثل تقديم المنح للتوطين ، وتدريب المهارات وتقديم المشورة بشأن التوظيف علاوة علي فرص الوصول إلي الرعاية الصحية والمشورة النفسية الاجتماعية بما في ذلك الاختبار والمشورة الطوعية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الجنس.
- تعزيز التدابير الخاصة بتنفيذ القانون لكبح أنشطة من يمارسون الاتجار والنظر في أمر عقوبات أكثر صرامة للمتاجرين.
- استكشاف الفرص لمحاكمة المتاجرين وغيرهم من المتورطين في مثل هذه الأنشطة ، وتوفير حماية الشهود لضحايا الاتجار الذين يريدون الشهادة ضد المتاجرين.

العودة وإعادة القبول:

من أحد العناصر الأساسية لسيادة الدولة حق الدول في أن تحدد من هم الأشخاص الذين يجوز أن يسمح لهم بدخول أراضيها - وتحت أي ظروف. إن حق الأفراد في التنقل بحرية لا يدل ضمناً على حق الدخول أو الإقامة. وفي حين أن جميع حالات العودة لا تشمل مهاجرين مخالفين للقواعد، فإن الأشخاص الذين هم في وضع مخالف للقواعد (بما في ذلك أولئك الذين بدون وثائق) هم الذين يكونون في غالب الأحيان مصدر خلاف بين بلدان العودة وبلدان إعادة القبول. وإن عملية العودة وإعادة القبول بصورة فعالة ومستدامة للمهاجرين المخالفين للقواعد، تتطلب التعاون والتفاهم المتبادل بين البلدان الأصلية والبلدان المقصودة. يعتبر الحوار المعزز بين البلدان، وبصفة خاصة في سياق علاقات الشمال - الجنوب، أمراً أساسياً لتنفيذ السياسات والآليات الإنسانية الفعالة والأمنة الخاصة بالعودة وإعادة القبول.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- وضع معايير وإجراءات تقوم على أساس القانون والسياسة للعودة وإعادة القبول وإعادة الدمج بالنسبة للمهاجرين الذين يتم استثنائهم طبقاً للاتفاقيات القانونية الدولية ذات الصلة: (1) تقبل كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي عودة وإعادة قبول أي من مواطنيها الموجودين بصفة غير قانونية في أراضي دولة إفريقية بناء على طلب تلك الدولة وبدون شكليات أخرى (2) تقبل كل دولة إفريقية عودة وإعادة قبول أي من مواطنيها الموجودين بصفة غير قانونية في أراضي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بناء على طلب تلك الدولة العضو وبدون شكليات أخرى. وتقوم الدول الأعضاء بتزويد مواطنيها بوثائق الهوية الملائمة لمثل هذه الأغراض.
- يجب على الدول أن تعترف بمهمة ومسؤولية منع مواطنيها.
- ضمان عدم انتهاك حقوق ومصالح المهاجرين المخالفين للقواعد عندما تكون هناك حالات للعودة الإلزامية.
- القيام - بأقصى حد ممكن - بتحديد التدابير الكفيلة بتشجيع وتسهيل المغادرة والعودة الطوعية.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال العودة وإعادة القبول بما في ذلك عن طريق توقيع اتفاقيات للعودة وإعادة القبول لضمان أن يتم القيام بعمليات العودة بأسلوب إنساني ومنظم.
- تعزيز قدرات إدارة الحدود الوطنية من خلال بناء القدرات.

الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي:

إن التدفقات العفوية وغير المنظمة الكبيرة يمكن أن يكون لها أثر هائل على الاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك إعاقة قدرات الدول على ممارسة رقابة فعالة على حدودها، كما أنها تخلق التوتر بين البلدان الأصلية والبلدان المقصودة وفي داخل المجتمعات المحلية المضيفة. كما أن النشاط الإرهابي الدولي الذي حدث مؤخراً قد حول التركيز على الأفراد المهاجرين واحتمال أن يتم تشكيل النظام العام بواسطة أفراد غرضهم تقويض الأمن والاستقرار في الدول والمجتمعات. إن محاربة الهجرة المخالفة

للقواعد وإنشاء أنظمة شاملة لإدارة الهجرة يمكن أن يسهما في تعزيز الأمن والاستقرار علي الصعيدين الوطني والدولي.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- دعم الجهود الوطنية والجهود بين الدول لمنع الأشخاص من التنقل عبر الحدود لأغراض غير قانونية.
- دعوة الاتحاد الأفريقي إلي تعزيز قدرات آليات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها علي المستويين الإقليمي والقارى بغية تعزيز السلم والأمن والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا، وتنفيذ إعلان لوساكا.
- تعزيز المبادرات الدبلوماسية لنزع فتيل الأوضاع المتفجرة قبل أن تؤدي إلي نزاعات وتشريد ، وتعزيز التعاون فيما بين الأقاليم والتعاون الدولي من أجل زيادة مقدرة الدول الأفريقية للاستجابة بأسلوب ملائم وفعال للهجرة العفوية الكبيرة وتدفقات اللاجئين بما في ذلك إنشاء آليات الإنذار المبكر.

4- التشريد القسري:

1-4 اللاجئين وطالبو اللجوء:

إن حماية اللاجئين هي جانب رئيسي من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لحماية الأشخاص الهاربين من الاضطهاد وإن للدول الأفريقية تقليداً طويلاً في الضيافة نحو اللاجئين، وقد وضعت أطراً قانونية تحكم الجوانب الخاصة بحماية اللاجئين وخاصة بأفريقيا وبالرغم من ذلك، فإن الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين من جراء النزاعات وعوامل أخرى ، تشكل تحديات خطيرة للدول. إن تعزيز الاستجابة لأزمات اللاجئين تتطلب المزيد من الجهود علي الصعيد الوطني لوضع أطر وسياسات وهيكل تشريعية تضيي الفعالية علي التزامات الحماية الدولية، وتضاعف من جديد الجهود الرامية إلي إيجاد حلول دائمة للاجئين بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين ، ومعالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين بما في ذلك النزاعات وعدم الاستقرار السياسي.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- تشجع الدول على اعتماد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية اللاجئين بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم جوانب محددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا ودمجها في سياساتها الوطنية.
- التنفيذ الوطني الفعال لالتزامات الحماية المنبثقة عن المعاهدات ذات الصلة بما في ذلك الالتزام بمبدأ عدم السماح بدخول اللاجئين عند الحدود والتسجيل وإصدار وثائق الهوية والتمكين من الوصول إلي فرص العمل والتعليم والمعاملة طبقاً للحد الأدنى من المعايير الإنسانية عن طريق الدمج في التشريعات والسياسات الوطنية.
- وضع تدابير فعالة وعادلة لتحديد وضع كل لاجئ على حدة ومنح اللاجئين فرص جديدة للوصول إلي مثل هذه الإجراءات.
- اللجان الوطنية الأهلية – يجب عليها أن تتبعد عن تحويل المقابلات الخاصة باتجاهات بتحديد وضع اللاجئين إلي قاعات للمحاكم ويجب علي هذه اللجان أن تكيف نفسها- بقدر الإمكان – مع مبدأ الانضمام قبل الإقصاء وألا تشكل في نوايا اللاجئين المحتملين .
- تدريب المسؤولين المعنيين بتنفيذ القانون الذين لديهم اتصالات أولية مع اللاجئين (ضباط

- الهجرة والجمارك والشرطة .. الخ) فيما يتعلق بالالتزامات المحددة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، للتمكين من الفحص والتمحيص الملائم والإنساني لطالبي اللجوء عند الحدود وإحالتهم إلي السلطات المختصة.
- تحديد الجهات المختصة داخل الوزارات المعنية واستنباط خطط طوارئ قومية بغية تعزيز القدرات علي معالجة الأوضاع الخاصة بعمليات التشريد الضخمة والعودة الجماعية بأسلوب ملائم وفعال.
 - حماية احتياجات الأمن الإنساني للاجئين (الطبيعية والمادية والقانونية والصحية) وبصفة خاصة في سياق مخيمات اللاجئين منح اهتمام خاص لإحتياجات المجموعات المستضعفة (النساء والأطفال والمعوقين والمسنون) مع التأكد في نفس الوقت من أن اللاجئين مدركون للقوانين واللوائح الوطنية والتزاماتهم للتقيد بها.
 - زيادة القدرات المحلية للحماية عن طريق مشاركة المجتمع المدني وذلك علي سبيل المثال بإشراك المنظمات غير الحكومية في توفير المشورة القانونية والاجتماعية للاجئين ، وإجراء المقابلات المبدئية وإعداد الملفات للجان الوطنية للأهلية، والقيام بحملات إعلامية عامة لمقاومة عملية كراهية الأجانب.
 - القيام بحملات إعلامية والتوعية العامة بشأن محنة وحقوق اللاجئين بما في ذلك الإسهام الذي يمكن أن يقدمه اللاجئون لتنمية المجتمعات المضيفة بغية مقاومة الاتجاهات المتزايدة لكراهية الأجانب وتشجيع التسامح والتفاهم.
 - وضع آليات لضمان فرص الوصول السهلة والملائمة إلي المناطق التي تستضيف اللاجئين بما في ذلك عن طريق تحديد مناطق إقامة اللاجئين ودعوة المجتمع الدولي إلي المساعدة في إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بعد مغادرة مجموعات اللاجئين.
 - التأكد من أن يتم تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء وأن تصدر لهم وثائق الهوية الملائمة بحيث يمكن تحديد أوضاعهم بصورة سهلة في تعاملاتهم مع السلطات العامة والمؤسسات الخاصة مثل البنوك ومنظمات أصحاب العمل ووكالات الإسكان والمؤسسات الأخرى التي تطلب تقديم إثبات الهوية.
 - تعزيز التعاون بين الأقاليم بغية الاستجابة بصورة ملائمة وفعالة لأوضاع التدفقات الجماعية بما في ذلك عن طريق تطوير خطط الطوارئ الإقليمية بالاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين.
 - دعم الجهود الدولية لإيجاد حلول دائمة لعمليات التشريد الضخمة عن طريق تعزيز أهداف برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحماية وخطة التنفيذ الشاملة لأنشطة الحماية في أفريقيا وذلك ، في حملة أمور أخرى ، عن طريق بناء القدرات المحلية واقتسام العبء الدولي بصورة أكثر إنصافاً بما في ذلك النظر في أمر أطر ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون تمثياً مع مبادرة اتفاقية الإضافة الخاصة بالمفوضية وإمكانات مساعدة التنمية المستهدفة وتخفيف الديون للبلدان الرئيسية التي تستضيف اللاجئين.
 - تعزيز التعاون الثنائي بين الدول فيما يتعلق بمعاملة ووضع اللاجئين.
 - إدارة برامج توعية اللاجئين بشأن الحاجة إلي إحترام القوانين والالتزام بها في بلدان اللجوء .
 - من الأهم أنه يجب علي أعلى المستويات، مؤتمر رؤساء الدول ومختلف الحكومات، المراقبة للتأكد من الإلتزام بالاتفاقيات المصدق عليها وتحميل المسؤولية في حالة عدم الإلتزام الواضح.
 - تشجيع البلدان علي إعطاء الأولوية لمتابعة وتوحيد أسر الأطفال اللاجئين المنفصلين وغير المصحوبين وعند فشل المتابعة، ينبغي استنباط آليات للسماح بتبني الأطفال

- المعاملة اللاجئيين الأفريقيين على قدم المساواة مع الآخرين من سائر أقطار العالم وفقاً للمعايير الدولية التي تطبق مع اللاجئيين في العالم أجمع.

2-4 الأشخاص المشردون داخلياً:

إن تشريد السكان في داخل بلد بعينه يحدث في الغالب نتيجة للنزاعات أو الكوارث الطبيعية وإن عدد الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا يفوق اليوم عدد اللاجئين بنسبة كبيرة، مما يخلق بالتالي الحاجة إلي بذل جهود شاملة ومنسقة لمعالجة مسألة التشريد الداخلي. وقد تم مؤخراً بذل الجهود لتطوير مناهج أكثر انتظاماً لمعالجة احتياجات الحماية للأشخاص المشردين وبصورة ملحوظة عن طريق القيام في عام 1992 بتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة بشأن الأشخاص المشردين داخلياً ودراسة المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة بشأن هؤلاء الأشخاص بواسطة مكتبه كما أنشأت الأمم المتحدة أيضاً وحدة لهؤلاء الأشخاص داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز استجابته المؤسسية لأوضاع التشريد الداخلي عن طريق التعاون المعزز بين الوكالات . إن لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر تفويضاً محدداً لتوفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية بما في ذلك الأشخاص المشردون داخلياً وعلي وجه العموم، فإن تفويض اللجنة المذكورة أعلاه يتم تصريفه بالتعاون الوثيق مع جمعية الصليب الأحمر الوطنية وجمعية الهلال الأحمر الوطنية.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- تشجع الدول علي دمج التدابير المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة كما تنص عليه اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيان لعام 1977 ومضمون المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المشردين ضمن أطر التشريعات والسياسات الوطنية.
- السماح بشحنات الإغاثة ذات الطابع الإنساني والمتجرد بالوصول إلي السكان المدنيين الذين في حاجة إليها واحترام وحماية العاملين في وكالات العون.
- تعزيز التعاون مع وحدة الأشخاص المشردين داخلياً التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن المشردين داخلياً.
- دعوة المجتمع الدولي إلي النظر في توسيع صلاحيات الوكالات الإنسانية لتمكين الحكومات من الوفاء بالتزاماتها إزاء المشردين داخلياً وضمان فرص الوصول إلي المناطق المعرضة للخطر بصورة كبيرة حيث يصعب تقديم المساعدة الإنسانية وذلك علي سبيل المثال عن طريق الممرات الإنسانية.
- دعوة جميع حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلي صياغة سياسات بشأن إدارة المشردين داخلياً.

3-4 أوضاع التشريد المطولة:

تشكل أوضاع التشريد المطولة تحديات خاصة للبلدان الأفريقية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والمشردين الآخرين الذين لم يتمكنوا من العودة إلي أوطانهم

لفتحات طويلة من الوقت. إن أوضاع التشريد تصبح مطولة عندما لا تتم معالجة أسباب التشريد أو تبقي دون حل، علي سبيل المثال، في أوضاع النزاع حيث تمنع الظروف غير الأمانة المستمرة للاجئين من العودة إلي أوطانهم. وتترتب على أوضاع التشريد المطولة عواقب سلبية علي أرواح اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً المعرضين لخطر المعاناة من الحرمان المادي والاجتماعي والثقافي في العيش في المخيمات لفتحات زمنية مطولة وتمثل المشكلة الدائمة في هذا السياق في تعرض اللاجئين إلي المضايقات و/أو التجنيد بواسطة عناصر مسلحة وفضلاً عن ذلك، فإن الوجود المطول لأعداد كبيرة من المشردين يمكن أن يؤدي إلي توترات مع المجتمعات المحلية المضيفة والتنافس على الموارد النادرة والتدهور البيئي وكرهية الأجانب وفي نهاية الأمر يشكل مصدراً للنزاع نفسه. إن الجهود المبذولة مؤخراً لمعالجة أوضاع التشريد المطولة التي انعكست في برنامج المفوضية للحماية وغيره قد أكدت علي المفهوم القائل بأن الحلول الدائمة تستلزم المزيد من العدالة في اقتسام العبء فيما بين الدول وذلك علي سبيل المثال مثل ربط مسائل اللاجئين بالمبادرات بمساعدات التنمية الوطنية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- إقرار تدابير لتعزيز الاكتفاء الذاتي للاجئين المشردين داخلياً الذين يقيمون في مخيمات بما في ذلك ، في جملة أمور أخرى، منح حقوق التوظيف وفرص الوصول إلي الأرض وحرية الحركة والحقوق الاجتماعية الاقتصادية الأخرى أينما كان ذلك ممكناً.
- ضمان أن تتوفر لدى اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً فرص الوصول إلي التعليم وتدريب المهارات بغية تسهيل دمجهم أو إعادة دمجهم بصفة نهائية في المجتمعات المضيفة/مجتمعات الأوطان.
- إقرار تدابير لحماية الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين عن طريق ضمان السلامة الطبيعية للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً وأمن المخيمات بما في ذلك – إذا لزم الأمر – إنشاء قوات شرطة مدنية للمخيمات وبذل الجهود لفصل المقاتلين والعناصر المسلحة الأخرى عن مجموعات اللاجئين.
- استخدام إعادة الطوعية (عن طريق آليات إعادة وإعادة التأهيل وإعادة البناء) والدمج المحلي (عن طريق التنمية بواسطة آليات الدمج المحلي) وإعادة التوطين حسبما هو ملائم لمعالجة أوضاع التشريد المطولة من خلال نهج شامل وموحد يقوم علي أساس التضامن الدولي واقتسام العبء.
- مقاومة التدهور البيئي الناتج عن الوجود المطول للمشردين وذلك من خلال تنفيذ برامج الحماية البيئية المناسبة والمستهدفة ودعوة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبلدان اللجوء الأول لتحديد مجالات إعادة التوطين مع الأخذ في الاعتبار للعوامل البيئية.

4-4 منع وإدارة الأزمات وتسوية النزاعات:

إن النزاع هو من أحد الأسباب الجذرية للتشريد القسري للتشريد الذي ينجم عن النزاعات آثار زعزعة الأمن الوطني والإقليمي مع نتائج سلبية علي مقدرة الدول المضيفة علي توفير الحماية للاجئين والأمن لمواطنيها . وبما أن التشريد القسري مرتبط بصورة وثيقة بالنزاعات كنتيجة نسبية وكسب محتمل للمزيد من النزاع – فإن التحديات التي تشكلها تحركات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً يجب بالضرورة معالجتها في السياق الأوسع للجهود السياسية والمؤسسية علي الأصعدة الوطنية والإقليمية وعلي نطاق القارة، تلك الجهود التي ترمي إلي تعزيز الحوار السياسي والمؤسسات السياسية وإلي منع وإدارة النزاعات.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- دعم المبادرات الدبلوماسية لنزع فتيل الأوضاع المتفجرة قبل أن تؤدي إلى نزاعات وتعزيز التعاون بين الأقاليم والتعاون الدولي بغية دعم مقدرة الدول الأفريقية للاستجابة بأسلوب ملائم وفعال للهجرة وتدفعات اللاجئين الكبيرة والعفوية.
- دعوة الاتحاد الأفريقي والآليات الأمنية الإقليمية والإقليمية الفرعية والآليات الأمنية الوطنية للدول الأعضاء لتعزيز القدرات الخاصة بمنع وإدارة وتسوية النزاعات بغية دعم السلم والأمن والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا وتنفيذ مقرر لوساكا (2001) الخاص بصياغة سياسة متكاملة للهجرة.
- اتخاذ إجراءات لتحقيق الانتعاش بعد النزاعات من حيث تحسين الظروف الاقتصادية وإعادة تشييد البنية التحتية وعكس الأثر البيئي الناجم عن النزاعات.
- إنشاء آليات الإنذار المبكر للنزاعات بغية إدارة تحركات الهجرة علي نحو أفضل ولضمان الاستقرار الوطني والإقليمي .
- تعزيز عملية تسريح وإعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين السابقين من بين أمور أخرى عن طريق إقامة نظام للمعلومات وتقديم المشورة وخدمات الإحالة.

2- حقوق الإنسان للمهاجرين:**1-2 التشريعات والسياسات:**

إن ضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين هو عنصر أساسي لأنظمة شاملة ومتوازنة لإدارة الهجرة . ومن الناحية التاريخية، ظل اللاجئين في غالب الأحيان محرومين من حقوقهم ومعرضين لإجراءات وسياسات التمييز والعنصرية بما في ذلك الاستغلال والطرده الجماعي والاضطهاد وأوجه سوء الاستخدام الأخرى. وإن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين تقتضي ضمناً التطبيق الفعال للمفاهيم الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان القابلة للتطبيق بصفة عامة إلى جانب المصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة بصفة محددة بمعاملة المهاجرين، وتنفيذها.

إن عبارة " حرية التنقل والحق في الإقامة" تتعلق فقط بالمفهوم المقبول عالمياً لحقوق الإنسان الذي يؤكد على "..... أن لمواطن أي دولة يعيش فيها هذا المواطن الحق عموماً في مغادرة هذه الدولة والسفر إلى أي مكان يجد فيه الترحيب والعودة إلى هذه الدولة في أي وقت طالما يحمل وثائق سليمة وأيضاً (بالمثل بل وأهم من ذلك) أن يسافر إلى أو يقيم و / أو يعمل في أي جزء من الدولة يرغب في الإقامة أو العمل فيه دون تدخل من الدولة ... " وهو مفهوم تحترمه دساتير دول متقدمة ونامية عديدة وكذلك بروتوكولات معاهدة ابوجا (يوليو 1991) الفصل 6 المادة 43) " حرية تنقل الأشخاص وحقوق الإقامة والتأسيس" و (الفصل 13 المادة 71) الموارد البشرية.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- تعرض السياسات الوطنية والأطر القانونية من خلال دمج الوثائق الرئيسية المتعلقة بتقديم الحماية لحقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لعام 1990 بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل والاتفاقية الخاصة بالقضاء علي جميع أشكال التفرقة ضد المرأة والاتفاقية المناهضة للتعذيب واتفاقيتان منظمة العمل الدولية رقم 97 ورقم 143 والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة

- بحقوق الإنسان بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- موامة التشريعات الوطنية مع الإتفاقية الدولية لضمان حماية حقوق المهاجرين.
 - ضمان أن المهاجرين الذين تعتقلهم السلطات العامة يلقون معاملة إنسانية وعادلة بغض النظر عن وضعهم في الهجرة وتقدم لهم جميع أنواع الحماية القانونية الملائمة بما في ذلك، أينما كان ملائماً، مساعدة المستشارين وخدمات الترجمة الفورية الكافية وفرص الوصول إلي قنصلياتهم والحماية ضد الاعتقال التعسفي .. الخ وذلك طبقاً لمبادئ القانون الدولي.
 - ضمان أن تتوفر لدى المهاجرين فرص الوصول إلي المحاكم والأنظمة القضائية والوكالات الحكومية ذات الصلة بما ، في ذلك في جملة أمور أخرى، الفرصة لمناقشة إجراءات الإعادة/الطرد وذلك بأسلوب يتفق مع المعايير الدولية.
 - تعزيز عملية دمج المهاجرين في المجتمعات المضيفة بغية دعم القبول الثقافي المتبادل كوسيلة لضمان توفر الإحترام والحماية لحقوق المهاجرين.
 - نشر المعلومات عن المهاجرين عن طريق حملات الإعلام والتعليم العامة والوسائل الأخرى من أجل تشجيع الاحترام والتفاهم للمهاجرين ولمقاومة التصرفات المناهضة للمهاجرين وكراهية الأجانب.
 - تهيئة مناخ ملائم لاحترام حقوق المهاجرين بما في ذلك السماح للمهاجرين بالدفاع عن حقوقهم وذلك بتكوين اتحادات خاصة بهم.
 - تعزيز البعد المتعلق بنوع الجنس في أنشطة التدريب فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبصفة خاصة للعاملين المسؤولين عن استقبال مجموعات المهاجرين أو اللاجئين للتمييز الإيجابي.
 - تسهيل عملية إنشاء منظمات غير حكومية لمساعدة المهاجرين في أراضيها الوطنية وكذلك دعم تنفيذ أو تطبيق التشريعات المحلية الداخلية والاتفاقيات الدولية.
 - توفير الإقامة للمهاجرين فور وصولهم وبغض النظر عن مدة وجودهم في البلد المضيف. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يوفر لهم غذاء وكسوة كافية لدى وصولهم. كما يجب أن يوفر لهم التدريب لاكتساب المهارات المهنية لمساعدتهم على اكتساب مؤهلات ومهارات جديدة في البلد المضيف.
 - يتم حث الدول الملتزمة بدمج استراتيجيات الممارسات الجيدة على النظر في أن السياسات الإنسانية تتعلق أيضا بعدم إعادة المهاجرين أو أسرهم إلى البلدان الأصلية بسبب المرض أو الإصابة بعد الدخول في أراضي البلد المضيف.
 - يجب إتاحة الفرصة للمهاجرين وخاصة المهاجرين غير المنظمين للحصول على الرعاية الصحية الأساسية وغيرها من الخدمات الأخرى بما في ذلك الصحة التناسلية والعقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والخدمات الأخرى.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- تنفيذ العناصر ذات الصلة من برنامج العمل الخاص بالمؤتمر العالمي ضد العنصرية وكراهية الأجانب في دوربان في عام 2001 عن طريق إقرار أطر التشريعات والسياسات الوطنية بما في ذلك تدابير لضمان المعاملة العادلة وغير التمييزية للمهاجرين، بغض النظر عن أوضاعهم مع اهتمام خاص بمنع التمييز ضد المرأة والأطفال والمسنين وأعضاء مجموعات الأقليات.
- تشجيع الدول على تطوير/تعزيز التدريب في مجال مناهضة العنصرية وحقوق الإنسان

- ذات الحساسية بمسائل الجنسين وذلك للمسؤولين العاملين بما في ذلك العاملين في إدارة العدل وبصفة خاصة تنفيذ القانون والمهن التصحيحية والأمنية وكذلك فيما بين من يوفرون الرعاية الصحية والمدارس وسلطات الهجرة.
- ضمان أن يلتزم المهاجرون أنفسهم بالقوانين ذات الصلة في البلاد وأن يحترموا أيضا ويعاملوا أعضاء المجتمعات المضيفة بأسلوب غير تمييزي.
 - تشجيع الوكالات الدولية التي تعالج مسائل الهجرة وحقوق الإنسان علي تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة التي ترمي إلي معالجة التفرة والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وعدم تحمل المهاجرين بما في ذلك العمال المهاجرين والنساء والأطفال والمسنين.
 - يجب علي الدول الأعضاء التي (ترحب بالمواطنين في بلدانهم الأصلية أن تنشئ لجان استقبال تتكون من العلماء النفسانيين وموظفي وزارات العمل والتعليم الوطني لضمان الإستقبال المناسب والمتابعات والتوجيه.

5-4 مبادئ عدم التمييز:

يزداد قلق الدول إزاء التمييز والكرهية ضد المهاجرين وبخلق التمييز ضد المهاجرين التوتر الإجتماعي في كل من البلدان الأصلية والبلدان المقصودة ويعوق الدمج الناجح للمهاجرين في المجتمعات المضيفة ويحول دون تمتع المهاجرين بحقوقهم الأساسية وتعتبر محاربة التفرة وكرهية الأجانب بالتالي عنصرا هاما لسياسة قومية شاملة بشأن الهجرة.

6-4 الدمج وإعادة الدمج:

يؤدي الدمج الناجح للمهاجرين في المجتمعات المضيفة وإعادة الدمج في المجتمعات في الوطن إلى تحقيق الإستقرار والتلاحم الإجتماعي، والإحترام المتبادل، والقبول الثقافي. وتتطلب عملية إعادة الدمج أن تتوفر لدى المهاجرين المنتظمين فرص الوصول إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتوظيف. وإن إعادة دمج المواطنين العائدين قد تتطلب أيضا تدابير خاصة لضمان إدراجهم من جديد بصورة ناجحة في المجتمعات في الوطن.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- ضمان المعاملة المتساوية بين المهاجرين والمواطنين كما تنص عليه قوانين العمالة المهاجرة أعلاه.
- تشجيع عملية دمج الأطفال الذين ينتمون إلى المهاجرين لمدة طويلة وذلك عن طريق تزويدهم بالفرص التعليمية والتدريبية والإقتصادية المساوية لتلك الخاصة بالمواطنين، وتسهيل عملية تطبيعهم وتشجيع سياسات توحيد الأسرة مما يتماشى مع المادة 10 من الإتفاقية بشأن حقوق الطفل وإتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة المعترف بها عالميا.
- إقرار تدابير لدمج وإعادة دمج العمال المهاجرين بغية تشجيع القبول الثقافي والإجتماعي المتبادل، ولضمان إحترام وحماية حقوق المهاجرين وأعضاء أسرهم، والتوقيع – في هذا الصدد – على إتفاقيات ثنائية بين البلدان الأصلية والبلدان المقصودة ووضع برامج وهايكل مناسبة تضمن إحترام حقوق الإنسان للمهاجرين.
- وضع سياسات هجرة مستجيبة لمسائل نوع الجنس، تشمل عودة النساء المهاجرات

وأطفالهن وأزواجهن. وينبغي على النساء المحليات المتزوجات من المهاجرين في بلدانهم الانضمام إلى أزواجهن بدون أى قيود.

4-7- الأشخاص الذين ليست لهم أوطان:

إن الحق في الحصول على جنسية هو حق أساسي معترف به بموجب القانون الدولي، بيد أن الأشخاص المشردين بصورة قسرية يتأثرون على نحو متفاوت بالمشكلة التي تتعلق بعدم وجود دولة لهم، وبصفة خاصة النساء والأطفال. وقد يصبح الأشخاص بدون وطن نتيجة للنزاعات داخل الدول وما يتبع ذلك من إعادة ترسيم للحدود السياسية، أو كنتيجة للإقامة الممتدة في الخارج والتمغيرات في الوضع المدني عند التواجد في الخارج. ولا تستطيع الأشخاص الذين ليست لديهم أوطان أن يوفروا لأنفسهم الحماية الخاصة بحق المواطنة ويكونون بالتالي عرضة للحرمان من حقوقهم.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- دمج الخطوط التوجيهية الرئيسية كما أوصت به اتفاقينا عام 1954 و عام 1961 بشأن عدم وجود وطن .
- وضع أطر تشريعية وسياسة وطنية لمقاومة مسألة عدم وجود وطن، وبصفة خاصة في حالات الإقامة طويلة المدى، وذلك عن طريق إصلاح تشريعات حق المواطنة و/أو منح حقوق مماثلة لتلك التي يتمتع بها الأجانب المقيمون في البلاد.

5- الهجرة الداخلية:

إن الهجرة الداخلية تؤثر على توزيع السكان في إفريقيا بطرق هامة. وتتمثل أبرز سمات الهجرة الداخلية هي عملية التحضر التي تشهدها البلدان الأفريقية بمعدل سريع على وجه الخصوص بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم. وتنتج عملية التحضر عن سلسلة من العوامل المعقدة والمتراصة الخاصة "بالشد" و"الجذب": فإن النزاعات الأهلية، والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية والإنتاج الزراعي المنخفض هي بعض عوامل الشد التي تتسبب في تنتقل سكان الريف إلى المدن. وتشتمل عوامل الجذب على الفرص المتزايدة للتوظيف، والتعليم وفرص الوصول الأفضل إلى الرعاية الصحية التي تمنحها الكيانات التي في الحضر. وفي حين أن عملية التحضر هي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها كل من البلدان المتقدمة والنامية – سواء كانت سريعة وغير منظمة – فمن الممكن أن تكون لها نتائج سلبية على السكان المهاجرين وسكان المدن، وذلك بإجهاد البنى التحتية والخدمات الحالية في الحضر مما تنتج عنه معدلات أعلى من الفقر في الحضر، والإفتقار إلى فرص الوصول إلى الإسكان الملائم، والرعاية الصحية، والتعليم والخدمات الأخرى، والمشاكل البيئية. وعليه، فإن تشجيع عملية التحضر المستدامة تشكل مصدر قلق رئيسي بالنسبة للحكومات الأفريقية في السنوات القادمة.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- تعزيز الجهود لمعالجة أسباب الهجرة الداخلية بما في ذلك الفقر والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية والنزاعات، وبصفة خاصة حيث تتعلق بعملية التحضر.
- اتخاذ خطوات لضمان أن تتوفر للأشخاص المهاجرين داخليا فرص كافية للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتوظيف، وبصفة خاصة في مراكز الحضر التي بها أعداد متزايدة من المهاجرين من المناطق الريفية.
- تعزيز عملية جمع البيانات والأبحاث بشأن عوامل واتجاهات وخصائص الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي للسكان بغية صياغة سياسات أكثر فعالية فيما يتعلق بتوزيع السكان والهجرة.
- تشجيع قيام وتعزيز الديمقراطية في البلدان الأفريقية على أساس الشفافية وعمليات جماعية منتظمة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة والسياسات القطاعية بالتوافق مع الوكالات المانحة والشركاء الآخرين للحد من الفقر وتوفير فرص العمل والاستثمار في أفريقيا.
- توفير معلومات كافية للمهاجرين المحتملين حول الفرص والأفاق في مختلف الجهات المقصودة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات تستند إلى المعرفة.

6- البيانات الخاصة بالهجرة:**1-6 جمع وتحليل البيانات الخاصة بالهجرة:**

إن الإفتقار إلى بيانات يمكن الإعتماد عليها بشأن الهجرة، هو من العقبات الرئيسية أمام الإدارة والسياسة والتعاون بصورة فعالة في مجال الهجرة. وكما هو الحال في معظم أنحاء العالم، فإن الحاجة المستمرة إلى جمع وتحليل وتبادل البيانات المنتظمة والشاملة حول الهجرة في جميع جوانبها، تظل تحديا خطيرا في داخل الدول الأفريقية وما بينها. وتعتبر الإستثمارات في التكنولوجيا والقدرات ذات الصلة بها من أجل الإسترجاع والتحليل والنشر بصورة دقيقة وملائمة، والحاجة إلى تعريفات متناغمة للفئات المهاجرة، والإرادة السياسية والشروع في تبادل المعلومات التي تتعلق بالهجرة، بعض العناصر لأنظمة المعلومات الفعالة بشأن الهجرة.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- سن قوانين لجمع ونشر البيانات الخاصة بالهجرة.
- تنسيق أكثر بين الوزارات ومؤسسات الأبحاث التي تجمع البيانات بشأن الهجرة بما في ذلك إنشاء وحدة للإحصائيات الوطنية بشأن الهجرة مكلفة بتنسيق عملية جمع الإحصائيات المتعلقة بالهجرة.
- إنشاء آلية للتسجيل المنتظم في السفارات أو القنصليات لتسجيل المواطنين الذين يعيشون في الخارج بغية تزويدهم بالمساعدة اللازمة.
- الاستفادة التامة من المساعدة الفنية والمادية والمالية من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.
- تشجيع المجتمع الدولي على تنفيذ صناديق رقمية فعالة مقترحة بواسطة أفريقيا بغية مشاركتها في مجتمع المعلومات.
- تشجيع عملية تنفيذ مبادرة النيباد المتعلقة على وجه الخصوص بجانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسهيل جمع وتبادل البيانات.

2-6 تبادل البيانات الخاصة بالهجرة:

بالإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لجمع وتطوير البيانات بصورة منتظمة، فإن جمع وتحليل وتبادل البيانات على المستوى الإقليمي حول الهجرة يدعم التفهم الأكبر لإتجاهات وحفائق الهجرة داخل الأقاليم. كما أن ذلك أيضا يشكل أساس لتطوير سياسات إقليمية فعالة لإدارة الهجرة، وتعزز التعاون الإقليمي بشأن مسائل الهجرة. وتوجد في العديد من أنحاء إفريقيا قواعد بيانات للهجرة تعكس فائدة إضفاء الصبغة المركزية على البيانات .

الإستراتيجيات الموصى بها:

- صياغة وتنفيذ معايير إقليمية مشتركة للبيانات ومبادرات أخرى لدعم الجهود الإقليمية لجمع وتحليل وتبادل المعلومات والبيانات الدقيقة الأساسية بشأن مميزات الهجرة في كل بلد بغية تحسين الأمن وتعزيز عملية تطوير سياسة الهجرة والسياسة الاقتصادية، والتكامل الإقليمي.
- إنشاء منبر إقليمي لدعم عملية تبادل المعلومات والخبرات ووجهات النظر بين الحكومات ويمكن من خلالها القيام بعملية جرد للآليات والبيانات الموجودة حاليا، وتسييل الضوء على "أفضل الممارسات" وتحديد التعريفات المشتركة (مثل تلك التي في توصيات الأمم المتحدة بشأن إحصائيات الهجرة الدولية)، والنظر في إمكانيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمواءمة البيانات.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات بين السلطات المسؤولة عن إدارة تدفقات الهجرة القانونية ومكافحة الهجرة غير القانونية، والاتجار بالبشر.

7- الهجرة والتنمية:

1-7 التعاون مع الأفريقيين في المهجر:

سواء كانت الهجرة بارعة أو غير بارعة، فإنها تسهم في تنمية إقتصاديات البلدان. ويحتفظ المهاجرون في أغلب الأحيان بشبكة اتصالات مع أوطانهم تخلق آثار إرتجائية مفيدة مثل إرسال التحويلات، والمعرفة، والمهارات والتكنولوجيا، وهجرة العودة القصيرة والطويلة الأمد. وإن تعزيز هذه الآثار الإرتجائية عن طريق دعم التعاون مع الأفريقيين في المهجر هو جانب رئيسي في تشجيع رابطة الهجرة من أجل التنمية، وقد تم تحديده في "النيباد" كأولوية قطاعية في داخل مبادرة تنمية الموارد البشرية.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- تشجيع كيانات مثل الإتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية، والإتحاد الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ومشروعاتها المختصة للمساعدة في تعزيز علاقات أقوى بين البلدان الأفريقية والأفريقيين في المهجر بغية خلق ظروف مواتية لمشاركة المهاجرين في تنمية أوطانهم.
- تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والإقتصادية اللازمة، بما في ذلك الديمقراطية والحكم الرشيد مما من شأنه أن يعمل كحوافز لإجتذاب من في المهجر والإبقاء على المهنيين الصحيين المهرة في البلاد.
- إقامة قاعدة بيانات موثوق بها بشأن الهجرة لتحديد حجم ومدى خطورة المشكلة وتعزيز التواصل والتعاون بين الخبراء في البلدان الأصلية وأولئك الذين في المهجر.
- تسهيل عودة المواطنين المؤهلين الذين يقيمون في البلدان المتقدمة، وذلك عن طريق

حواجز إعادة الاستقرار إنشاء الآليات المؤسسية المناسبة داخل الوزارات ذات الصلة لإدارة العلاقات مع المواطنين في الخارج وتسهيل نقل المعرفة العلمية وتشجيع التجارة والاستثمار.

- توسيع الحوار والشراكة بين الجنوب – الجنوب والشمال – الجنوب لتعزيز عملية إقتسام الموارد البشرية والمهارات والتكنولوجيا والمعرفة في إفريقيا.
- تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إدماج الهجرة والتنمية في خططها.
- وضع خطط عمل وطنية من استخدام أساليب شاملة تجاه الهجرة والتنمية وللإسهام في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

2-7- هجرة العقول:

تحدث هجرة العقول عندما تغادر أعدادا هائلة من المواطنين ذوى المهارة العالية بلدانها للبحث عن العيش فى الخارج. ويمكن أن يكون لهذه الظاهرة آثار خطيرة على إقتصاديات بلدان المصدر عن طريق إعاقة نمو وتنمية الصناعات وقطاعات الخدمة حيث هناك حاجة إلى المواطنين ذوى المهارة العالية. وتتعترف النيباد بصورة محددة بضرورة عكس هجرة العقول كأولوية قطاعية. وإن مقاومة هجرة العقول وتخفيف آثارها على الإقتصاديات الوطنية هما بالتالى أهداف هامة للسياسة بالنسبة للبلدان الأفريقية.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- مقاومة هجرة المواطنين المهرة وخاصة العاملين المهنيين فى مجال الصحة وذلك عن طريق تعزيز إستراتيجية النيباد المذكورة أعلاه للإحتفاظ بالقدرات البشرية لأفريقيا، وإستهداف برامج التنمية الإقتصادية لتوفير عمالة مثمرة ونمو مهني وفرص تعليمية للمواطنين المؤهلين فى أوطانهم.
- مقاومة آثار هجرة العقول عن طريق تشجيع المواطنين فى الخارج لكى يسهموا فى تنمية بلدانهم الأصلية من خلال تحويلات رؤوس الأموال البشرية والمالية وذلك مثل هجرة العودة القصيرة والطويلة الأمد، ونقل المهارات والمعرفة والتكنولوجيا بما فى ذلك فى سياق برامج مثل المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الهجرة فى التنمية لأفريقيا وأنشطة منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى ذات الصلة.
- تعزيز فرص القطاع الخاص لتوفير العمالة البديلة للقطاع العام ذى الأجر المنخفض والحد من هجرة العقول.
- ضرورة قيام الدول الأعضاء باستبدال الأشخاص المؤهلين الذين غادروا بلدانهم الأصلية وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الاستبقاء.
- الاستفادة التامة من مساهمة العاملين المهنيين المثمرة فى القارة بتسهيل تنقل ونشر هؤلاء المهنيين فى إطار قاري وإقليمي.

3-7- التحويلات:

إن الحجم الإجمالى الشامل للتحويلات إلى البلدان النامية يفوق بكثير مساعدة التنمية الرسمية ولديه آثار اقتصادية كلية عن طريق زيادة إجمالى القدرة الشرائية للاقتصاديات المتلقية. وتتلقى البلدان الأفريقية مبالغ هائلة من التحويلات نسبة لحجم إجمالى الناتج المحلى. وتستخدم التحويلات بواسطة أسر المهاجرين لتلبية إحتياجات المعيشة اليومية، والصحة والتعليم، ولكنها تستثمر أيضا فى إدخال التحسينات على الأراضى، والمنازل والأنشطة

التقاولية .. الخ. وإن تحديد السبل الخاصة بتحقيق الحد الأقصى للآثار التنموية للتحويلات، وتحسين آليات نقل التحويلات، هي بالتالي مواضيع ذات أهمية متزايدة لأفريقيا.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- تشجيع نقل التحويلات عن طريق إقرار سياسات إقتصادية كلية سليمة تؤدي إلى الإستثمار والنمو وصوغ سياسة قطاع مالي ملائمة تشجع المؤسسات المالية وفروعها والشبكات البريدية وجمعيات الائتمان الداعمة والقائمين الريفيين بتوفير الخدمات المالية.
- تعزيز التعاون مع أصحاب المصالح ذوى الصلة فى المجتمع المدنى والمجتمع المانح والقطاع المالى لخلق إستراتيجيات حافزة وفرص للإستثمار لمن يقومون بالتحويلات فى الأنشطة التجارية والتقاولية، والوفورات والأنشطة الإنتاجية الأخرى.
- تحسين نوعية البيانات بشأن التحويلات وإحصائيات الهجرة لخلق أساس راسخ للإجراءات المستقبلية الخاصة بالسياسة فيما يتعلق بالتحويلات.
- تعزيز الحشد والإستخدام الفعال لأموال المهجر للإستثمارات والتنمية فى القطاعين العام والخاص الشئ الذى سيعمل على المدى الطويل على تحسين البيئة الإقتصادية الكلية ويخفض من تدفقات أو هجرة المهنيين الأفريقيين.

8- التعاون والشراكات بين الدول:

إن العدد المتزايد دوما للمهاجرين، والطبيعة المعقدة لتحركات الهجرة فى داخل الأقاليم وغيرها يسلط الضوء على الحاجة إلى تطوير المناهج التعاونية بين الدول والأقاليم لإدارة الهجرة فى أفريقيا. وإن مثل هذا التعاون يمكن تعزيزه عن طريق تطوير أهداف واضحة، وتوفير الفرص لتبادل الخبرات ووجهات النظر وأفضل الممارسات والعمل من أجل التنفيذ المنسق للسياسات والبرامج. وإن الحاجة إلى التحدث بلغة مشتركة عند معالجة المسائل الخاصة بالهجرة والتشريد القسرى هى خطوة هامة ومستمرة ومتطورة. وإن الأطراف الفاعلة الأخرى فى المجتمع المدنى والمجتمع الدولى توفر إسهامات هامة فى هذا الصدد. إن مثل هذا التعاون والشراكات التعاونية تمتد إلى جميع أنحاء القارة الأفريقية بل أبعد من ذلك، إلى بلدان وكيانات إقليمية أخرى مثل الإتحاد الأوروبى.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- وضع سياسة مشتركة للهجرة بين البلدان الأفريقية من أجل تكييف القوانين والمعايير والإجراءات والمعلومات، وعمليات النشر والإقتسام، والإحصائيات، والوثائق والإستخدام الفعال للموارد.
- دمج مسائل الهجرة والتشريد فى البرنامج القومى والإقليمى للأمن والإستقرار بالإضافة إلى التنمية والتعاون.
- وضع أساليب أو خطط عمل للتنفيذ الفعلى للأحكام ذات الصلة من "خطة عمل القاهرة" التى تم إقرارها فى "قمة إفريقيا - أوروبا" التى عقدت فى القاهرة من 3-4 إبريل 2000، والمادة 13 بشأن الهجرة الواردة فى خطة الإتحاد الأوروبى حول العلاقات المستقبلية بين أفريقيا والإتحاد الأوروبى (متابعة لقمة القاهرة، واجادوجو، 28 نوفمبر 2002)، وأحكام الإتفاقية الدولية لعام 1990 بشأن حماية حقوق جميع المهاجرين وأسره، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة العابرة للحدود والبروتوكولين الإضافيين لها لعام 2000 لتهديب المهاجرين برا

- وبحرا وجوا.
- دعوة المفوضية الأوروبية للمزيد من الحوار والتحليل اللذين يركزان على العلاقة بين الهجرة والتنمية في إفريقيا في سياق العلاقات بين قمة إفريقيا - أوروبا والعلاقات بموجب خطة عمل القاهرة وذلك، على سبيل المثال، من خلال تنظيم محافل ذات سلسلة أوسع من الأطراف المعنية في مجال التنمية مثل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة والمؤسسات المعنية الأخرى والنظر في دعوة البرامج المتعددة الأفرع والمشاركة بين الوكالات والبرنامج الدولي لسياسة الهجرة للتعاون مع المفوضية الأوروبية والكيانات المعنية الأخرى في تنظيم مثل هذه المحافل.

9- مسائل اجتماعية أخرى جديرة بالاهتمام:

1-9 الهجرة والفقر والنزاع:

إن الحوارات الدولية والإقليمية والوطنية الحالية بشأن إدارة الهجرة تعكس إجماعا في الرأي بأن السياسات الشاملة لإدارة الهجرة تحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وإن النزاعات وعدم الأمن والتدهور البيئي والفقر هي الأسباب الجذرية البارزة للهجرة الجماعية والتشريد القسري في إفريقيا. وإن الأنشطة التي ترمى إلى منع وإدارة النزاعات، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، والقضاء على الفقر ومعالجة أوجه القلق فيما يتعلق بالبيئة، تعتبر بالتالي هامة لضمان النجاح المستقبلي لسياسات إدارة الهجرة على الأصعدة الوطنية والإقليمية وعلى النطاق الأفريقي.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- وضع إستراتيجيات تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين ظروف المعيشة والعمل، وخلق فرص العمل والتوظيف وتطوير المهارات التي يمكن أن تسهم في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.
- استخدام خطة العمل للاتحاد الأفريقي حول العمالة والحد من الفقر في صوغ سياسات الحد من الفقر.
- إدراج الهجرة في إطار إستراتيجية التنمية والبرمجة الوطنية والإقليمية (الأهداف الإنمائية للألفية وورقات إستراتيجيات الحد من الفقر ومؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا) وذلك لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم (الريفية والحضرية) التي يأتي منها المهاجرون، وذلك لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة والحد من الفقر.
- صياغة سياسات يمكن الاعتماد عليها لحماية البيئة بغية تفادي الكوارث الطبيعية والتصحر والتدهور البيئي، التي هي مصادر رئيسية لتشريد المواطنين من بيئتهم الطبيعية.
- تشجيع عملية إقامة وتعزيز الديمقراطية في البلدان الأفريقية على أساس عمليات شفافة ومنتظمة وجماعية، وإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ودعم المؤسسات والمبادرات الأفريقية الشاملة التي تعكس هذه الأهداف بما في ذلك تعزيز الأنشطة الخاصة بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التابعة للنيباد.

- تعزيز الآليات الإفريقية والإقليمية الخاصة بمنع وإدارة وتسوية النزاعات وذلك، في جملة أمور أخرى، عن طريق دعم مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي والآليات الإفريقية والإقليمية الأخرى التي تدعم الأمن، وأنظمة الإنذار المبكر.
- دعم البرامج الخاصة بنزع السلاح والتسريح والتنقية من الشوائب وإعادة الدمج بالنسبة للمقاتلين السابقين والمسرحين مع إهتمام خاص بمحنة الأطفال المجندين.
- دعم مشاركة المرأة في منع النزاعات وبناء السلم وذلك عن طريق إدراج وجهة نظر الجنسين في هذه الأنشطة، وتسهيل المشاركة النشطة من جانب المرأة في مفاوضات السلام والمبادرات الدبلوماسية الأخرى.

2-9 الهجرة والصحة:

إن الروابط بين الهجرة والإهتمامات الصحية قد تصدرت مؤخرا المحادثات الدولية بشأن الهجرة، وبصورة ملحوظة في سياق إنتشار الأمراض المعدية وذلك، في جملة أمور أخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإن المهاجرين معرضون بصفة خاصة للأخطار الصحية بسبب ظروفهم الواضحة للتعرض للخطر، بما في ذلك محدودية فرص حصولهم على الخدمات الصحية خلال وبعد فترات التنقل. ونظرا للطابع المعقد للعلاقة بين الهجرة والصحة، فإن دراسة إستراتيجيات شاملة تعالج المسائل الصحية، ستتطلب بالضرورة المزيد من الأبحاث حول المشاكل الصحية الكامنة وتعرض السكان المهاجرين للخطر واعتبارات فرص الوصول والأهلية للخدمات الصحية الأساسية.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- ضمان أن تكون لدى المهاجرين فرص وصول كافية إلى خدمات الرعاية الصحية عن طريق منحهم فرص الوصول إلى أنظمة الرعاية الصحية الوطنية وضمان أن لا تمنع الحواجز الثقافية و/أو اللغوية المهاجرين من البحث عن الرعاية و/أو الحصول عليها. وخاصة فيما يتعلق بالحماية من الحمل غير المقصود والأمراض المنقولة عن طريق الجنس والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ضمان أن تكون لدى اللاجئين والأشخاص المشردين فرص الوصول الكافية لخدمات الرعاية الصحية حتى في مخيمات اللاجئين، مع إعتبار خاص لإحتياجات المجموعات المستضعفة وذلك، في جملة أمور أخرى، عن طريق تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز، والوكالات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد.
- تعزيز المبادرات الخاصة بالأبحاث وجمع البيانات حول العلاقة بين الصحة والهجرة ودعم التعاون بين البلدان والوكالات ذات الصلة بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية في هذا الصدد.
- دعم عملية تنفيذ السياسات الإقليمية وبصفة خاصة " إعلان وخطة عمل أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومرض السل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، المقرر (LXXIV) CM/DEC.673 الذي أدرك الدور الحيوي الذي لعبته الموارد البشرية في تعزيز الصحة، ودعا الدول الى وضع خطة واقعية لتنمية الموارد البشرية من أجل الصحة.
- إبراز حجم الأزمة التي تواجه العديد من الأشخاص المؤهلين المهرة الذين يغادرون بلدانهم الأصلية والقطاع الاجتماعي قبل الصحة والتعليم. إن أثر وحجم هذه الخسارة بالغان جداً.
- تأييد الإستخدام الأفضل للموارد البشرية في قطاع الصحة، وكذلك زيادة الدعم لإستراتيجيات الإحتفاظ بالمهنيين في القطاع الصحي كما هو منصوص عليه في المقرر: (LXXIV) CM/DEC.673 الذي يعلن عام 2004 عاما لتنمية الموارد البشرية في

- أفريقيا.
- تأييد إدخال مسائل صحة المهاجرين والرحل في برامج واستراتيجيات الصحة الوطنية والإقليمية.
 - دعم إنشاء مكاتب للصحة والشؤون الاجتماعية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية لمواءمة سياسات الهجرة والصحة ومعالجة المسائل الصحية المرتبطة بعبور الحدود بين مختلف الدول الأعضاء.

3-9 الهجرة والبيئة:

تتسبب العوامل البيئية في تنقلات السكان، وعلى العكس، فإن لدى الهجرة أثر على البيئة. فعلى سبيل المثال، فإن الهجرة الداخلية، مثل عملية التحضر، ترتبط في بعض الأحيان بالتدهور البيئي والكوارث البيئية التي ترغم المزارعين والسكان الريفيين الآخرين على الخروج من أراضيهم. وأيضاً، فإن وجود أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين في مخيمات اللاجئين ومناطق إستضافة الأشخاص المشردين داخلياً، يمكن أن تكون له آثار سلبية على البيئات المحلية. وعليه، فإن الإعتبارات البيئية تلعب دوراً هاماً بصورة متزايدة في صياغة السياسات الخاصة بالهجرة والتشريد القسري.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- دمج الاعتبارات البيئية في صياغة السياسات الوطنية والإقليمية الخاصة بإدارة الهجرة بغية المعالجة الأفضل لأسباب تحركات الهجرة ذات الصلة بالبيئة وتأثير تحركات الهجرة على البيئة، وزيادة التعاون مع الوكالات الدولية ذات الصلة في هذا الصدد، بما في ذلك تعزيز الأبحاث وجمع وتبادل البيانات بشأن العلاقة بين الهجرة والبيئة.
- مقاومة التدهور البيئي الناجم عن الوجود الكبير المطول للأشخاص المشردين، على سبيل المثال، عن طريق تنفيذ برامج الحماية البيئية ذات الصلة والمستهدفة بما في ذلك المراجعة الدورية لآثار أنظمة البيئة والتدابير العلاجية لتخفيف مثل هذه الآثار والقيام، في حالة أوضاع اللاجئين المطولة، بدعوة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشتون اللاجئين وبلدان اللجوء إلى تحديد مجالات الأولوية لإعادة التوطين على أساس درجة التدهور البيئي المحتمل، والحاجة إلى حماية أنظمة البيئة في منطقة بعينها.

4-9 الهجرة والتجارة:

إن مقاومة الفقر عن طريق التنمية الاقتصادية، تعمل من أجل تخفيف ضغط هام فيما يتعلق بالهجرة حيث أن المواطنين لا يضطرون بعد الآن للذهاب إلى الخارج بحثاً عن الفرص الاقتصادية أو الفرص الاقتصادية الأفضل. وإن العلاقة بين التنمية الاقتصادية، والتجارة والهجرة هي علاقة هامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نتيجة للمفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن مسألة تنقل الأشخاص من أجل التجارة في الخدمات قد أصبحت موضوعاً وثيق الصلة بصورة متزايدة بإطار اتفاقيات التجارة الدولية.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- الأخذ في الاعتبار أن الإستثمارات الإنتاجية يمكن أن تساعد في معالجة بعض أسباب الهجرة والحاجة إلى تعزيز النمو الإقتصادي عن طريق دعم التجارة والإستثمار الإنتاجي والتوظيف، وتنفيذ سياسات إقتصادية وإجتماعية موجهة نحو تخفيف ضغوط الهجرة.
- إدراك الصلة الوثيقة المتزايدة للهجرة القصيرة الأمد وتنقل الأشخاص في سياق تجارة الخدمات، والتأكيد على الحاجة إلى مزيد من المعلومات حول تنقل العمال ذوى المهارة العالية وحول قيمة التجارة لمثل هذه التنقلات فيما يتعلق بالخسارة أو الربح بالنسبة للبلدان الأصلية والبلدان المتلقية، وبغية تقييم آثارها على الاتفاقيات التجارية المستقبلية.
- تشجيع التعاون المعزز في مجال الهجرة والتجارة فيما بين المجموعات الإقتصادية الإقليمية على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول الأفريقية وما وراء إفريقيا.
- وضع أساليب أو آليات تعالج بصورة محددة التنقل المؤقت للأشخاص في سياق اتفاقيات "الجات".
- معاملة الأسلوب 4 ليس فقط كمسألة تجارية بل أيضاً كمسألة هجرة وتدريب لمسئولي الهجرة/التجارة في هذا الصدد.
- فتح الحوار بين جميع الوكالات الحكومية التي تعالج مسائل الهجرة والتجارة والعمل، بغية وضع وسائل لمعالجة التنقل المؤقت للأشخاص الذين يوفرون الخدمات والعمل وبالتالي تقادى التأخير والمشاكل التي لا داعى لها فيما يتعلق بالتأشيرات ورخص العمل.
- تهيئة مناخ آمن وموثوق به وجذاب، من المحتمل أن يجتذب الإستثمار الأجنبي المباشر اللازم لخفض الهجرة عن طريق النمو الإقتصادي، وتوفير فرص العمل وتطوير القيمة المضافة التي تحقق هياكل إجتماعية إقتصادية.

5-9 الهجرة ومسائل الجنسين:

إن الصبغة النسائية المتزايدة للهجرة هي إتجاه هام ناشىء فى مجال الهجرة اليوم. ومع المزيد من النساء اللاتى يتحركن بصورة مستقلة عن أزواجهن أو شركائهن، فإن التقديرات الحالية تشير إلى أن المرأة تشكل الآن تقريبا نصف جميع المهاجرين الدوليين. وإن الصبغة النسائية المتزايدة فى الهجرة هي إنعكاس للمتطلبات المتغيرة للأشكال الخاصة من المهارات بما فى ذلك المتطلبات المتزايدة فى صناعات الخدمات، وبصفة خاصة بالنسبة للعاملات المحليات، والممرضات، والمدرسات والمهن الأخرى التى تهيمن عليها بصورة نموذجية الإناث. وإن عمليات تعرض النساء المهاجرات للاستغلال، يتم تسليط الضوء عليها من خلال الظروف التعسفية المتكررة التى يعملن فى ظلها، وبصفة خاصة فى سياق الخدمة المحلية وصناعات الجنس التى يتورط فيها بصورة هائلة الإتجار فى المهاجرين. وعليه، فإن هناك حاجة إلى إيلاء إهتمام خاص لحماية حقوق المرأة المهاجرة (العمل، حقوق الإنسان، .. الخ) فى سياق إدارة الهجرة.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- تعزيز الإستجابات للإحتياجات الخاصة للمرأة المهاجرة، وعلى وجه الخصوص ضمان أن إحتياجاتها الصحية وحقوقها فى العمل وحقوقها الإنسانية تحظى بالإحترام، بما فى ذلك عن طريق دمج بعد الجنس فى السياسات والإستراتيجيات الوطنية والإقليمية لإدارة الهجرة.
- إتخاذ خطوات فعالة لمقاومة الإتجار بالمهاجرين وتهريبهم، والممارسات غير القانونية الأخرى التى تستهدف بصورة محددة المرأة المهاجرة وتوقعها ضحية لذلك.
- ضمان المعالجة الكافية فى سياق أدوات حقوق الإنسان المطبقة للنساء والأطفال الذين هم ضحايا الاتجار غير المشروع والاستعباد الجنسى..

6-9- الهجرة والأطفال والمراهقين والشباب:

إن التركيبة المتغيرة للعمر لتدفقات المهاجرين تنعكس فى العدد المتزايد للأطفال والمراهقين والشباب المهاجرين بصورة مستقلة عن الوالدين. وسواء كانت الهجرة قسرية، كما ينعكس فى النسبة المئوية العالية للغاية للأطفال فى مخيمات اللاجئين، أو كانت طوعية، فإن الإحتياجات الخاصة للأطفال تشكل تحديات خاصة بالنسبة للدول فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية الكافية، والتعليم، والمأوى والحماية من إنتهاكات الحقوق، وإستخدام الأطفال والمراهقين والشباب فى النزاعات المسلحة. ففي العديد من أنحاء العالم، بما فى ذلك مناطق معينة فى إفريقيا، فإن الإتجار بالأطفال يعتبر تحديا خطيرا يجب معالجته من زوايا مختلفة، بما فى ذلك عن طريق حملات الوقاية المستهدفة، والحماية والمساعدة لضحايا الإتجار، وتدريب السلطات المعنية حول كيفية معالجة تحديات الإتجار ومحاكمة من يمارسون الإتجار وشركائهم.

الإستراتيجيات الموصى بها:

- ضمان حماية حقوق الأطفال المهاجرين والمراهقين والشباب بصورة فعالة وفقا للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وبصفة خاصة الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته واتفاقية الأمم

المتحدة بشأن حقوق الطفل واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها وبروتوكول باليرمو بشأن الاتجار واتفاقية منظمة العمل الدولية 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الطفل والموقف الموحد للاتحاد الأفريقي وخطة عمل الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الأفريقي بشأن الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال.

- القيام، من خلال السياسة التشريعية، بضمان أن تكون لدى الأطفال المهاجرين والمراهقين والشباب فرص الوصول الكافية إلى الرعاية الصحية والتعليم والمأوى.
- المصادقة على البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل المهاجرين والمراهقين والشباب فيما يتعلق بمشاركة الأطفال والشباب في النزاعات المسلحة، وتنفيذ هذا البروتوكول.
- ضمان ربط سياسة الهجرة بسياسة الأسرة فيما يتعلق بالأشياء المشتركة بين إطارات هذه السياسة.
- تعزيز التبادلات بين الشباب الأفريقي والطلبة والأشخاص في المهجر بغية تحقيق مزيد من تعزيز التكامل الأفريقي.
- صوغ سياسات تشجع وتعزز الهجرة والرياضة.
- تعزيز التبادلات بين الشباب والطلبة في أفريقيا والمهجر بغية مزيد من توطيد التكامل الأفريقي.
- وضع برنامج أفريقي قاري يدعم الرياضيين الأفريقيين في سعيهم للهجرة إلى الخارج والعودة إلى أوطانهم ومواصلة مهنتهم الرياضية.

7-9 الهجرة والمسنين:

إن التفكير النمطي بأن المسنين لا يتنقلون لم يعد وارداً. وإنما يهاجر المسنون الآن لأسباب عدة. ومع أن العوامل غير الاقتصادية هي التي تستحوذ على هجرة المسنين، قد تعزي هذه الهجرة أيضاً إلى عوامل اقتصادية بالنسبة للمسنين وغيرهم. ويجب فهم قواسم وأثار هجرة المسنين على نحو سليم حتى يمكن الاعتناء باحتياجاتهم وطموحاتهم. وعموماً، يتأثر المسنون سلبيًا بالانتقال من بيئتهم. وعليه، قد يتضررون من حيث الصحة الجسدية والرفاهية الاقتصادية.

الاستراتيجيات الموصى بها:

- ضمان حماية حقوق المهاجرين المسنين.
- ضمان الاعتناء باحتياجات المسنين عند الهجرة وعند التوطين.
- ضمان تلقي المهاجرين المسنين خدمات صحية واجتماعية أخرى كافية كما وكيفا.
- حماية مستحقات المهاجرين المسنين بما في ذلك المعاش والمزايا الأخرى.
- ضمان أخذ برامج التدريب والتوطين احتياجات المسنين من حيث جمع شملهم مع أسرهم.

2- إدارة الحدود والأمن:

يمكن ملاحظة الربط بين الهجرة وإدارة الحدود والجوانب الأمنية الداخلية والخارجية بوضوح في ورقة استراتيجية الهجرة. فالدول تشعر بالقلق إزاء أمنها الداخلي والخارجي نتيجة للهجرة. لذلك يتعين على الدول أن تجعل من إدارة الحدود أولوية للسياسة. وينبغي أن تسهل هذه الإدارة الفعالة للحدود الهجرة

القانونية وتحث من الهجرة غير القانونية والاتجار والتهريب وتضم عناصر هذه السياسة زيادة في قدرات مسؤولي الحدود والبنية التحتية وتعزيز الاتصال والتعاون بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والاستقبال.

3- تعزيز الهجرة العادية والهجرة للعمل:

تعتبر المزايا التي تجنيها البلدان المستضيفة والمهاجرون أنفسهم من هجرة العمل عديدة. فمن هذا المنظور، لا تجلب الهجرة الفعالية والكفاءة لسوق العمل فقط لكنها تنطوي أيضا على فوائد أساسية فيما يتعلق بنقل المهارات والمعرفة والتنوع الثقافي وتعزيز عملية العولمة عموما. لذلك، يجب أن تحظى الهجرة بدعم جميع البلدان الأصلية وبلدان الاستقبال من خلال وضع جميع الآليات الضرورية لخلق بيئة مواتية لتعزيز الهجرة. وهذه تشمل، من بين أمور أخرى، معلومات وتوثيقا مناسباً وتلبية الاحتياجات المختلفة للاجئين خاصة في بلدان الاستقبال وتعليم المجتمعات العملية المستضيفة .. الخ.

4- دمج المهاجرين في المجتمعات المحلية المستضيفة:

تركز الإستراتيجية الناجحة لأداة الهجرة على تحقيق دمج المهاجرين في المجتمعات المحلية المستضيفة الأمر الذي يحقق عددا من المزايا للبلد المستضيف والتي تشمل الحد من انعدام الاستقرار والأمن والعبء المالي. فالمهاجرون الذين ينجحون في الاندماج في المجتمع المستضيف لهم فرصة أكبر في الشعور بالانتماء، مما يمكنهم بالتالي من تحقيق حياة اجتماعية واقتصادية منتجة تعود بالنفع على كل من بلدانهم الأصلية وبلدان الاستقبال. لذلك يتعين على صانعي السياسة إعطاء أولوية للسياسات التي تحكم عمليات التوطين والهجرة. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على اختيار برامج ومشاريع (توجهات ثقافية والحصول على الخدمات العامة والتدريب على اللغات .. الخ) تدعم عملية دمج المهاجرين.

5- الهجرة والتنمية:

هناك مثال واضح وحيوي على الأثر الإنمائي للهجرة وهو المساهمة التي يقدمها الأفريقيون في المهجر لدولهم الأصلية. وتأتي المساهمة في أشكال مختلفة: التحويلات وتشجيع التجارة والاستثمار ونقل المهارات والتقنية والدعوة في البلدان المستضيفة.. الخ. وعلى أية حال، يمكن تحقيق هذه الفوائد فقط من خلال وضع سياسات مناسبة لخلق بيئات ملائمة في الدول الأصل، وعلى الدول الأعضاء بذل جهود حثيثة للوصول الى الأفريقيين في المهجر وبناء قنوات اتصال معهم. ويتم ذلك بوضع آليات مؤسسية مناسبة تسهل مثل هذا الإتصال ودراسة الاحتياجات والحوافز قد تكون لازمة

6- بناء القدرات:

إن الإستراتيجيات التي تدير الهجرة على نحو ناجح تستلزم تفهم وتطبيق شتى القوانين والتنظيمات المتعلقة بالهجرة والتي تقتضى القدرة على مراقبة الهجرة. ويتعلق ذلك، بصفة خاصة، بمسائل جمع البيانات وتحليلها وإدارة المعلومات بخصوص الهجرة وتبادلها فيما بين الدول ذات السيادة. وهناك أيضا حاجة على بناء القدرات لمواجهة مختلف احتياجات المهاجرين وإدارة الحدود والحفاظ على الأمن الداخلي، الخ.. لذلك يتعين تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لدول الأعضاء بما يضمن معالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل المرتبطة بالهجرة بصفة ملائمة.

7- تعزيز الأبحاث ذات الصلة بالسياسات والقدرة في مجال الهجرة :

يحتاج صانعو السياسات على أن تكون قراراتهم قائمة على أساس من التحليل المدعم بالمعلومات والبحوث. وفي هذا الصدد، ينبغي إجراء تحليل تام وسليم لأسباب مختلف أنواع الهجرة والمهاجرين وعواملها الحاسبة على جانب آثارها ومزاياها ومساوئها. كما أنه من المهم إجراء بحوث حول آثار أى سياسة معينة على مختلف جوانب الهجرة (الأمن والصحة والاندماج والإتجار غير المشروع وهجرة اليد العاملة وحقوق الإنسان، إلخ..) وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد - على أساس أولوية سياستها - احتياجاتها من البحوث الخاصة بالهجرة واستحداث آليات لتعزيز قدراتها على إجراء بحوث في مجال السياسات.

8- تحديد أولويات قضايا الهجرة:

إن قضايا الهجرة متعددة ومعقدة وتبدو الجهود الرامية إلى معالجة هذه القضايا مهمة وطموحة وصعبة المنال دون قابلية التنفيذ الفعلى نظرا للموارد والطاقات الفنية لمعظم الدول. وعلى ذلك يتعين النظر إلى تنفيذ سياسات الهجرة كعملية منظورة يتم فيها تنفيذ بعض عناصر الخطوط الإستراتيجية بشكل فعلى وبالتوازي مع بناء القدرات مما يتيح معالجة جميع العناصر بشكل كاف وفي هذا الصدد فإن الأولويات التالية التى تم إخراجها ينبغي لفت انتباه الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى إليها .

1- تعزيز المبادئ الإنسانية للهجرة:

إن أولوية السياسية فى هذا الاتجاه يجب أن تكون متمثلة فى الاعتراف بحالات المهاجرين فى البلدان المستضيفة وعند انتقالهم على البلد المضيف. وتشمل هذه الحالات المعاملة العنصرية والطرده الجماعى والإضطهاد والعجز عن الحصول على العمل وعدم الوصول على الضروريات السياسية مثل الصحة والتعليم إلخ.. وهذه الحالات تناهض القوانين المعيارية المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو ما تم تقنينها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وحقوق المهاجرين. ومن ثم، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتأكد من أن حقوق المهاجرين تحظى بالحماية وأن تمتنع عن القيام بالطرده الجماعى والأنشطة الأخرى المتعارضة مع المبادئ والقوانين الدولية.

2- طريق المضى قدماً:

إن الهجرة مسألة متداخلة تأخذ صوراً مختلفة مع آثار معقدة. وعليه ، يجب على الدول أن تتخذ القرارات الواسعة التالية لإدارتها إدارة سليمة بغية الاستفادة التامة منها والتقليل من آثارها السلبية:

- (1) إن القوانين والسياسات الوطنية التي تستند إلى المبادئ الدولية والإقليمية هي وسائل ملائمة لإدارة الهجرة إدارة سليمة. وعليه ، يتعين على الدول الأعضاء صوغ سياسات و سن قوانين هجرة صريحة وشفافة.
- (2) يجب تبني منهج شامل تجاه إدارة الهجرة لمعالجة شتى المسائل الناجمة عن الهجرة. ويتعين على الدول الأعضاء تبني مختلف التوصيات الواردة أعلاه تحت مختلف فئات

- هجرة العمالة ، الإدارة العريضة ، الهجرة غير المنتظمة ، الأمن الوطني والإقليمي، حقوق الإنسان .. الخ.
- (3) إن الهجرة هي عملية متعددة الأطراف حيث يكون لمختلف أصحاب المصالح دور رئيسي. ويتعين على الدول الأعضاء تسهيل مشاركة مختلف أصحاب المصالح مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في صوغ وتصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات ذات الصلة.
- (4) تشمل الهجرة البلدان الأصلية وبلدان العبور والبلدان المقصودة وتتطلب إدارتها التعاون داخل الدول وفيما بينها وبين الأقاليم. وعليه ، يتعين على الحكومات أن تبحث عن حلول جماعية لمسائل الهجرة من خلال الترتيبات والحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية بطريقة تفيد جميع الأطراف المعنية : البلدان الأصلية والمقصودة والمهاجرين أنفسهم.
- (5) تؤدي الهجرة في الغالب إلى تضارب بين الأمن/الوحدة الوطنية وحقوق المهاجرين. وعليه، يتعين على الدول الأعضاء أن تقيم توازنا بين الاثنين وذلك، بين أمور أخرى، من أجل المواءمة بين القوانين والسياسات الوطنية وبين المعايير والأعراف الدولية.
- (6) تعتبر المنظمات الدولية شريكة في إدارة الهجرة عبر البلدان. وعليه، يتعين على الدول الأعضاء العمل على نحو وثيق مع المنظمات الدولية المعنية بالهجرة لتعزيز الحوار بين الدول من أجل إدارة فعالة وعريضة للهجرة.
- (7) تتطلب إدارة الهجرة المعلومات واستخدامها المنتظم. وعليه ، يتعين على الدول الأعضاء تشجيع البحث لتوليد المعلومات وتحديد المشاكل وابتكار أنسب الاستجابات والاستراتيجيات لحلها.
- (8) تتطلب إدارة الهجرة أيضا القدرة والبنية التحتية الكافية. وعليه ، يتعين على الدول الأعضاء تشجيع برامج بناء القدرات للإدارة الفعالة للهجرة بالاستثمار في التدريب ورفع مستوى الوعي وكذلك إنشاء بنية تحتية وتكنولوجيا كافية.

2006

Report of the commission on the strategic framework for migration policy for Africa

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4262>

Downloaded from African Union Common Repository